بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

أثر الخبرة وصعوبة حالة التدقيق على رأي المدقق حول عدالة القوائم المالية في الأردن: دراسة تجريبية

"The Effect of Experience and Task Complexity on Auditor's Judgment About The Fairness of Financial Statements in Jordan : An Experimental Study"

إعداد

موفق عبد الرحمن محمد القرعان

إشراف

الدكتور جمال البدور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة في جامعة اليرموك، اربد، الأردن

1427هـ/2007م

أثر الخبرة وصعوبة حالة التدقيق على رأي المدقق حول عدالة القوائم المالية في الأردن: دراسة تجريبية

إعـداد

موفق عبد الرحمن محمد القرعان

إشراف

الدكتور جمال البدور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة في جامعة اليرموك، اربد، الأردن

لجنة المناقشة

د. جمال إبراهيم البدور .... رئيساً

د. عبير فايز الخوري .... عضوا

د. منذر طلال المومني .... عضوا

د. محمد ياسين رحاحلة .... عضوا

1428هـ/2007م

الإهـــــــداء

إلى من أوصاني ربي ببرهما وطاعتهما......

إلى مقلتي عيني ومهجة قلبي......

أبـي وأمـي أسأل الله أن يحفظهما ويمد في عمريهما......

إلى ينبوعه قلبي وفلذة كبدي...... إلى رفيقة عمري......

التي ساعدتني في الوصول إلى مراتب العلو... زوجتي العزيزة

إلى نواره قلبي...إلى من أفرحني رؤيتهما وملاعبتهما... أبنائي كرم ومحمد

إلى الورود التي تتفتح من حولي ...فتزيد بأريجها بهجة وجمالا...

أختي الحبيبة وأخواني الأحباء

إلى من أعزني وأفرحني رؤيتهم... إلى من أحزنني وأتعسني فراقهم...

أقاربي وأصدقائي وأساتذتي الأعزاء

الى اليرموك الأم... حبناً وعمداً وانتماءا قديما وجديدا

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع مبتغياً فيه مرضاة الله عز وجل

موفق القرعان

شكر وتقدير

الشكر لله عز وجل اولاً واخيراً، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وأشرف المرسلين، المصطفى الأمين، وبعد،

أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الإنسان المعلم الكريم والصديق الأمين الأخ الكبير الذي منحني علماً، وكان ناصحاً أميناً لي وموجهاً ومشرفاً لا يبخل بعلمه ومعرفته على أي أحد بشيء، والذي أعطاني من وقته الثمين الوقت الكثير والجهد الكبير لإتمام هذه الرسالة بشكلها النهائي، **الدكتور جمال البدور**، فتقديراً لك أيها المعلم الكبير لمساعدتك لي وأشرافك على رسالتي.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان والمحبة الصادقة والخالصة إلى أعضاء لجنة المناقشة **الدكتورة عبير الخوري والدكتور منذر المومني** والضيف العزيز على قلوبنا جميعاً **الدكتور محمد رحاحلة** نائب عميد كلية الدراسات العليا في جامعة آل البيت، اللذين لم يتأخروا بنصحهم لي، فهم خير الناس، فكل الشكر لهم جميعاً.

ولن أنسى وأنا في هذا الموقف أن أتقدم بعظيم الامتنان إلى الذين منحوني حبهم ووقتهم ورعايتهم، والدي ووالدتي وأخواني وأختي الحبيبة وزوجتي العزيزة على قلبي وولداي (كرم ومحمد)، والى كل من ساهم بإنجاز هذه الرسالة، وأخيراً وليس آخراً إلى جامعتي الحبيبة على قلبي الجامعة الأم في قلبي جامعة اليرموك.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

(5-13) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني المحايد حسب درجة الصعوبة في حالة التدقيق وخبرة المدقق، وكذلك اختبار الفرضية بواسطة كا2 (Pearson Chi –Square). (ن=57) 81

(5-14) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني المحايد حسب درجة الصعوبة في حالة التدقيق الرابعة وخبرة المدقق، وكذلك اختبار الفرضية بواسطة كا2 (Pearson Chi –Square). (ن=57) 85

فهرس الملاحق

الملخص

القرعان، موفق عبد الرحمن، أثر الخبرة وصعوبة حالة التدقيق على رأي المدقق حول عدالة القوائم المالية في الأردن: دراسة تجريبية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2007م. المشرف (د. جمال البدور).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر خبرة المدقق وصعوبة الحالة المدققة على رأي مدقق الحسابات بالقوائم المالية، وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة الأسلوب التجريبي، حيث تكون مجتمع الدراسة من (319) مدقق حسابات مسجل وممارس لمهنة التدقيق في الأردن في العام 2006، وتكونت عينة الدراسة من (57) مدقق حسابات أردني.

استخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات والتكرارات والنسب المئوية واستخدم معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) واختبار مربع كاي (كا^2).

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة ما يلي:

- يوجد علاقة إيجابية وقوية وذات دلالة إحصائية بين خبرة مدقق الحسابات الأردني ورأيه المهني المحايد حول عدالة القوائم المالية.
- يوجد علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين درجة الصعوبة في حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة) ورأي مدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية.
- يوجد علاقة إيجابية وقوية وذات دلالة إحصائية بين خبرة مدقق الحسابات الأردني ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة) معا وبين رأي مدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية، حيث كانت هذه العلاقة تظهر بشكل أوضح لمن كانت خبرتهم العملية أكثر من (10) سنوات.

الكلمات المفتاحية: مدقق الحسابات الأردني, خبرة مدقق الحسابات, صعوبة حالة التدقيق, الرأي المهني, الأسلوب التجريبي.

الفصل الأول

المقدمة

المقدمة:

يعتبر رأي مدقق الحسابات حول عدالة القوائم المالية لمنشأة ما مهم جدا، وتنبع هذه الأهمية من القرارات التي سوف تتخذ بناءاً على رأيه وذلك من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية، ولذلك فإن رأي المدقق يجب أن يكون مدروساً بناءا على خطة شاملة وضعها لنفسه حتى يستطيع الوصول إلى رأي مهني حول عدالة القوائم المالية للمنشأة، وهذه الخطة الشاملة لعملية التدقيق تتطلب أربعة أنواع من الفحص والتي يمكن أن تستخدم في عملية التدقيق وهي:

1. الفحوصات الرقابية (Test of Control).
2. فحص العمليات (Substantive Test of Transactions).
3. الإجراءات التحليلية (Analytical Procedures).
4. الفحوصات التفصيلية للأرصدة (Test of Detail of Balances).

ومن خلال عمل الفحوصات أعلاه ونتائجها يستطيع مدقق الحسابات أن يعطي رأيه المهني حول عدالة القوائم المالية للمنشأة.

ومن الصعوبات التي تواجه المدقق في تصميم الفحص التفصيلي للأرصدة هي الحاجة إلى التنبؤ بنتائج الفحوصات الرقابية وفحوصات العمليات والإجراءات التحليلية وذلك قبل أن يجريها، وخصوصا أن الفحص التفصيلي للأرصدة هو أكثر الفحوصات كلفة مادية ويتطلب الكثير من الوقت والجهد لانجازه.

ويقوم المدقق بعمل هذه الفحوصات من أجل الحصول على الأدلة من خلال المصادقة والتوثيق والمشاهدة والاستفسار عن العميل، ومن خلال الحصول على هذه الأدلة عن طريق الفحوصات، يتم الوصول إلى أهداف التدقيق مثل اكتشاف التلاعب والاختلاس والأخطاء وكذلك سلامة المركز المالي وصحته وتقييم نتائج الإعمال بالنسبة إلى ما كان

مستهدفاً منها وكذلك تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط، وأهداف أخرى عديدة حتى يتمكن من أعطاء رأيه المهني.

إن مدقق الحسابات يحتاج إلى خبرة لكي يتعامل مع هذه الفحوصات من أجل الوصول إلى أدلة كافية وبالتالي تحقيق أهداف التدقيق وذلك لكي يتمكن من إعطاء رأيه المهني حول عدالة القوائم المالية، فكلما كانت خبرة المدقق بالتعامل مع الفحوصات أكثر فإنه من الطبيعي إن تكون نتائجه أفضل، فلذلك خبرة المدقق تعتبر من أهم الميزات التي يجب أن تتوافر لانجاز عملية التدقيق.

إن درجة صعوبة تدقيق منشأة ما أو صعوبة تدقيق حالة ما، مهمة جدا في إعطاء رأي المدقق، فلذلك إذا واجهت المدقق حالة صعبة خلال عملية التدقيق فيجب أن لا يعطي رأيه بعشوائية، فليس من الخطأ الرجوع إلى مدقق أكثر خبرة بتدقيق مثل هذه الحالات الصعبة بالنسبة له، فقد تكون على غيره سهلة، وذلك لأهمية رأيه بالنسبة للآخرين من المستخدمين للقوائم المالية وكذلك المستفيدين منها.

مشكلة الدراسة:

إن رأي المدقق حول عدالة القوائم المالية يجب أن يكون محايدا وعادلا وحتى لو كانت هناك مؤثرات سلبية تؤثر على هذا الرأي المهني، لما لهذا الرأي من أهمية كبرى لكثير من المستفيدين، فهناك مؤثرات كثيرة على رأي المدقق المهني فمنها ما يتعلق بالخبرة (طويلة ومتوسطة وقصيرة) وصعوبة الحالة المدققة وخصوصا أن عملية التدقيق تعتمد بشكل رئيسي على نظام العينات للمنشأة المراد تدقيقها (Arens, Elder, and Beasley,2002). ويراعى بذلك عدم اهتزاز ثقة مستخدمي القوائم المالية، فلذلك دراسة مدى تأثير الخبرة وصعوبة الحالة المدققة في رأي المدقق العادل للقوائم المالية للمنشأة مهم جدا.

فكثير من الدراسات السابقة مثل دراسة (Bonner, 1990) ودراسة (Bonner, 1995) ودراسة (Simnet, 1996) ودراسة (Chung and Monroe, 2000) لم تغطي اثر الخبرة أو صعوبة الحالة المدققة بشكل كاف على رأي مدقق الحسابات المهني، وكذلك فان معظم الدراسات التي أجريت في الأردن مثل دراسة (غرايبة، 2003) ودراسة (طاهات، 2003) غطت

فقط الإجراءات الشكلية للتدقيق واختيار عينات التدقيق، وأصبح من النادر البحث في المتغيرات الموضوعية والتي تحتاج إلى دراسات تجريبية كهذه الدراسة.

فيبرز في هذه الدراسة البحث في دور خبرة المدقق وصعوبة حالة التدقيق وأثرها على رأي المدقق المهني، لما لهذا الرأي من أهمية حول عدالة القوائم المالية للمنشأة، وذلك لاعتماد الكثير من مستخدمي هذه القوائم على هذا الرأي في اتخاذ قراراتهم المستقبلية سواء كانت إدارية أو استثمارية أو تمويلية أو تشغيلية.

أهمية الدراسة:

إن رأي المدقق حول عدالة القوائم المالية يعتبر مهم جدا وخصوصا أن هذا الرأي أصبح يعتمد عليه من قبل مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم المختلفة في معظم المجالات، لذلك أصبح من الضروري الدراسة والبحث في المؤثرات على رأي المدقق المهني حول عدالة القوائم المالية، كخبرة مدقق الحسابات وصعوبة حالة التدقيق.

وأهمية هذه الدراسة حسب ما يرى الباحث تنبع عن دور الخبرة في رأي المدقق المهني، وكذلك دور الخبرة وصعوبة الحالة المدققة في رأي المدقق المهني، فمعرفة أهمية خبرة مدقق الحسابات وما هو أثر خبرته على رايه المهني، وكذلك معرفة أهمية أثر درجة صعوبة حالة التدقيق على رأي المدقق المهني مهم جداً، وحسب معرفة الباحث فإن الدراسات السابقة في هذا المجال قليلة جدا وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط.

إن معظم الدراسات التي بحثت في أثر خبرة المدقق على رأيه المهني في عدالة القوائم المالية لم تعطي هذا الموضوع حقه، وكذلك فان بعض الدراسات قد بحثت في اثر صعوبة حالة التدقيق على رأي المدقق المهني لم تظهر هذا الأثر بشكل مباشر وصريح فعلى سبيل المثال دراسة (Abdolmohammadi and Wright, 1987) بحثت فقط في أثر دور خبرة المدقق على رأيه المهني وكذلك أثر درجة الصعوبة في حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة) على رأي المدقق المهني، ولكن لم تبحث في دور أثر خبرة المدقق ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق معاً على رأي المدقق المهني. بالإضافة إلى شح

الدراسات السابقة التي بحثت في هذا الموضوع، وكذلك لم تستخدم هذه الدراسات المنهجية المناسبة للتوصل إلى نتائج واضحة وصريحة.

حيث جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتغطية الفجوة الموجودة في الأدبيات من حيث أظهار أثر الخبرة وصعوبة الحالة على رأي مدقق الحسابات المهني في عدالة القوائم المالية بشكل مباشر وصريح، واستخدام المنهج التجريبي الذي يظهر نتائج واضحة وصريحة لأثر هذين المتغيرين على رأي مدقق الحسابات المهني.

أهداف وأسئلة الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير خبرة المدقق وصعوبة الحالة المدققة على رأي مدقق الحسابات المهني في القوائم المالية، وذلك من خلال التعرف على تأثير خبرة المدقق وصعوبة حالة التدقيق معاً في إعطاء المدقق لرأيه المهني من جهة، وتأثير كل من هذين المتغيرين في رأي مدقق الحسابات المهني من جهة أخرى.

ومن خلال عرض مشكلة وأهمية الدراسة فأصبح من الضروري حسب ما يراه الباحث الإجابة على التساؤلات التالية :

1. هل هناك علاقة ما بين خبرة مدقق الحسابات الأردني ورأيه المهني حول عدالة القوائم المالية.
2. هل هناك علاقة ما بين درجة الصعوبة في حالة التدقيق ورأي مدقق الحسابات الأردني المهني حول عدالة القوائم المالية.
3. هل هناك علاقة ما بين خبرة المدقق ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق ورأي مدقق الحسابات الأردني المهني حول عدالة القوائم المالية.

الفصل الثاني

الإطار النظري

1-2 مقدمة:

أشارت بعض الدراسات السابقة وبشكل غير مباشر إلى أن هناك علاقة بين خبرة مدقق الحسابات وصعوبة حالة التدقيق على عملية التدقيق، من حيث اختيار العينات والخطأ النسبي المسموح به في عملية التدقيق ورأي المدقق المهني في عدالة القوائم المالية للنشأة. ويرتبط هذا الأثر بشكل واضح بحجم المنشأة الخاضعة للتدقيق وطبيعة عملها وموظفيها والهيكل التنظيمي لها.

ويشتمل هذا الفصل من الدراسة على عرض شامل للإطار النظري حيث يستعرض مفهوم وماهية التدقيق، والتدقيق والمحاسبة، وأهداف تدقيق الحسابات، وأنواع التدقيق، ومقارنة بين التدقيق الخارجي والرقابة الداخلية، ومبادئ التدقيق وفروضه ومعايره العامة.

2-2 مفهوم وماهية التدقيق

التدقيق بمعناه اللفظي (Audit) وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية (Audire) ومعناها "يستمع" لأن الحسابات كانت تتلى على المدقق والتدقيق بمعناه المهني قد تم تعريفه بأكثر من طريقة ورأي (جمعة، 2005)، ولكن جميع التعاريف تتضمن الأجزاء الرئيسية التي لا يمكن استبعادها عند تعريف التدقيق ومنها:

أ. التدقيق: هو "عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المنشأة فحصا فنيا انتقاديا محايدا للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة التقارير المالية للمنشأة معتمدا في ذلك على قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية" (جمعية المحاسبين الأمريكيين، 1970، ص 40).

وهذا التعريف أعلاه صادر في قائمة المفاهيم الأساسية للتدقيق الصادر عن جمعية المحاسبة الأمريكية، ومن خلاله يمكن تحديد ماهية تدقيق الحسابات في النقاط التالية:

- تدقيق الحسابات عملية منتظمة ويعني ذلك أن الفحص الذي يقوم به المدقق يعتمد على التخطيط المسبق والمتمثل في برنامج التدقيق المعد قبل البدء في عملية التدقيق.
- تمثل أدلة الإثبات الأداة الأساسية الدالة على الأحداث الاقتصادية لتقييمها بصورة موضوعية.
- يمثل الحكم الشخصي للمدقق دورا أساسيا في إجراء التطابق بين العناصر محل الفحص والمعايير الموضوعة، وتحديد ماهية الأخطاء الجوهرية في التقارير المالية.
- يعد تقرير المدقق جوهر عملية التدقيق لأنه الرسالة الاتصالية أو الوسيط بين المرسل (المدقق). والمستلم (مستخدمي المعلومات) كما أن النتائج التي يظهرها الرأي الفني المهني له تأثير كبير في سلوك مستخدمي المعلومات من حيث ترشيد أحكامهم وقراراتهم.
- المقصود بعملية التدقيق في هذا المجال هو التدقيق الخارجي أي الذي يقوم به مكتب تدقيق من خارج المنشأة، ويتحدد دور المدقق هنا في الدارسة الاقتصادية للعناصر المقدمة إليه لغرض زيادة مقدرتها على مقابلة احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، وبالتالي إضافة مزيد من الثقة إلى المعلومات التي تنبع من نظام الاتصال.

من العرض المتقدم يمكن تعريف تدقيق الحسابات بأنه:

أ. التحقق الانتقادي المنتظم لأدلة قرائن الإثبات لما تحويه دفاتر وسجلات المنشأة من بيانات في إطار مبادئ محاسبية متعارف عليها من خلال برنامج محدد مقدما بهدف إبداء الرأي الفني المهني عن صدق وعدالة التقارير المالية لقراء ومستخدمي هذه التقارير.

ب. التدقيق: عبارة عن عملية من خلالها رجل ذو كفاءة ومستقل يجمع ويقيم ا لأدلة عن معلومات قابلة للقياس ومتعلقة بوحدة اقتصادية محددة، من أجل إعطاء تقرير على درجة من التوافق بين المعلومات التي يمكن قياسها والمعايير الموضوعة (Arens, Elder, and Beasley, 2002).

نلاحظ من التعريف أعلاه للتدقيق بأنه يمكن تحديد ماهية التدقيق بالنقاط التالية:

- الوحدة الاقتصادية: المقصود بها الشركات بجميع أنواعها (حكومية وخاصة) وكذلك المؤسسات الفردية، ومرتبطة بالفترة الزمنية والتي هي عادة سنة كاملة.
- تجميع وتقييم الأدلة: تعرف الأدلة على أنها أي معلومات تستخدم من قبل المدقق لتحديد فيما إذا كانت المعلومات القابلة للقياس ممكن تدقيقها على أساس معايير موضوعة، والأدلة تأخذ عدة أشكال ومنها عمل اختبارات للوحدة الاقتصادية المراد تدقيقها وعمل الاتصالات مع مصادر خارجية للوحدة الاقتصادية سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة.

من المهم والضروري جدا الحصول على نوعية وحجم كافيان من الأدلة لإتمام (تنفيذ شروط) التدقيق.

- الشخص المستقل وذو كفاءة: المدقق يجب أن يكون على درجة من الكفاءة ليتمكن من فهم المعايير المستخدمة ليتعرف على أنواع وحجم الأدلة التي تجمع للوصول إلى نتيجة حقيقية بعد فحص الأدلة.
- الاستقلالية: لا يمكن أن تكون مطلقة بأي معنى لها، لكنها هدف ضروري جدا لإتمام عملية التدقيق، ويجب أن يتمسك المدقق بها وأن يكون على درجة عالية من الاستقلالية مهما كانت الظروف.
- التقرير: هو الخطوة الأخيرة في عملية التدقيق وهو نقطة الاتصال بين الوحدة الاقتصادية ومستخدمي القوائم المالية بجميع أنواعها، فالتقرير على جميع أشكاله يجب أن يصاغ على درجة عالية من التوافق بين المعلومات القابلة للقياس والمعايير الموضوعة.

3-2 التدقيق والمحاسبة

يخلط الكثير من مستخدمي القوائم المالية بين التدقيق والمحاسبة، وهذا الخلط ناتج لأن معظم المدققين يكونوا مهتمين ومرتبطين بالمعلومات المحاسبية. فالمحاسبة هي عملية تسجيل وتصنيف وتلخيص الأحداث الاقتصادية من أجل تزويد المعلومات المحاسبية لعملية اتخاذ القرار، ولتزويد المعلومات المحاسبية الضرورية يجب على المحاسبين فهم المبادئ المحاسبية والقواعد التي من خلالها يستطيع المحاسب إعداد المعلومات المحاسبية وكذلك يجب أن يطور المحاسب نظام ليمكنه من التأكد بأن جميع الأحداث الاقتصادية للمنشأة تم تسجيلها بشكل صحيح وسليم وفي موعدها وبالتكاليف المعقولة (Arens, Elder, and Beasley,2002).

لكن عملية تدقيق المعلومات المحاسبية مرتبطة بتحديد فيما إذا كانت عملية تسجيل العمليات المحاسبية صحيحة وتعكس الأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال الفترة المحاسبية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لذلك فإن الإلمام بالمفاهيم الأساسية للتدقيق لا يتم التوصل إليه إلا عن طريق نظرية المحاسبة مع اعترافنا بوجود إطار لنظرية التدقيق، ويوجد اتجاهات بحثيه معاصرة لوضع نظرية للرقابة على الحسابات تستند على مدخلين هما:

1. المدخل الكمي (المتعلق بالمهنة الفنية).
2. المدخل السلوكي (المتعلقة بسلوكيات المهنة "Ethics").

وبناءا على ما تقدم فإنه توجد علاقة وطيدة بين المحاسبة والتدقيق غير أن طبيعة كل منهما له ما يميزه عن الآخر، فالمحاسبة عمل إنشائي (Constructive Task)، بينما التدقيق عمل تحليلي (Analytical Task) هذا من ناحية، كما أن المحاسب موظف لدى المنشأة ومهمته تبدأ وتنتهي في الإنفاق أو العقد أو على ضوء القانون من ناحية أخرى، بينما المدقق ليس موظف بالشركة وإنما هو شخص متخصص يتم تعينه من خارج المنشأة وبناءاً على توصيات الهيئة العامة لها وذلك خلال حياة المشروع، أو التعيين من قبل الهيئة التأسيسية وذلك بداية عمر المشروع.

وما هو جديد بالذكر أن وظيفة المحاسب هي القياس والاتصال، بينما وظيفة المدقق هي الفحص والتقرير والتأكد بان جميع الأحداث والعمليات المالية والاقتصادية قد تمت وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، وكذلك فان عمل المدقق يبدأ عندما ينتهي عمل المحاسب.

4-2 أهداف تدقيق الحسابات

لقد صاحب تطور مهنة التدقيق تطور ملحوظ في أهدافها ومدى التحقق والفحص وكذلك درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلي، ويتمثل ذلك (Brown, 1964) في:

1. قبل عام 1900م كان الهدف من التدقيق اكتشاف التلاعب والاختلاس والأخطاء، ولذلك كان التدقيق تفصيلي، ولا يوجد أي وجود لنظام الرقابة الداخلي.
2. من عام 1905م وحتى عام 1940م كان الهدف من التدقيق تحديد مدى سلامة المركز المالي وصحته بالإضافة إلى اكتشاف التلاعب والأخطاء، ولذلك بدء الاهتمام بالرقابة الداخلية.
3. من عام 1940م وحتى عام 1960م كان الهدف من التدقيق تحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي، وتم التحول نحو التدقيق الاختباري الذي يعتمد على نظام الرقابة الداخلي.
4. من عام 1960م وحتى الآن أضيفت أهداف عديدة للتدقيق. وقد بين (الجمل ومحمود، 1973) إن هنالك أهداف أخرى تم إضافتها لعملية تدقيق الحسابات، نذكر منها ما يلي:

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف، ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة.
- تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها.
- القضاء على الإسراف والتبذير من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط.
- تخفيض خطر التدقيق وذلك لصعوبة تقدير آثار عملية التدقيق على العميل أو المنشآت محل التدقيق.

ومن الأهداف أعلاه يمكن التوصل إلى الهدف الرئيس لعملية تدقيق الحسابات وهو إبداء الرأي الفني المهني عما إذا كانت التقارير المالية تعبر بصورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمنشأة محل التدقيق ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية عن تلك الفترة.

5-2 أنواع التدقيق

يمكن تصنيف أنواع التدقيق حسب معايير كثيرة (جمعة، 2005) ومنها.

1-5-2 أنواع التدقيق من حيث العمل المهني للمدقق (Professionalism):

أ. تدقيق (مراجعة) العمليات(Operational Audit)

وهو مراجعة أي جزء من طرق وإجراءات عمليات المنشأة من أجل تقييم الكفاءة والفاعلية والتي من خلالها يقدم المدقق توصيته للإدارة من أجل تحسين الإجراءات والعمليات المتبعة مع ذكر النتائج المتوقعة.

ب. تدقيق الالتزام (Compliance Audit)

الهدف منه هو تحديد فيما إذا كانت المنشأة المراد تدقيقها تتبع الأنظمة المحاسبية والإدارية وكذلك الإجراءات والقواعد المحددة والمصاغة من بعض الأشخاص الذين عندهم صلاحيات على مستويات أعلى، فهنا يجب على المنشأة تحديد أسماء الأشخاص الذين معهم تفويض الصلاحيات على مستويات عالية وما هي الصلاحيات المناطة بهم.

ج. تدقيق القوائم المالية (Financial Statement Audit)

هو عملية تدقيق للقوائم المالية لتحديد فيما إذا كانت هذه القوائم والمعلومات القابلة للقياس والمتحقق منها قد بينت ووضحت على أساس معايير محددة مثل (GAAP)، وكذلك ظهور القوائم المالية بعدالة ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية المتعارف عليها.

وتعتبر المعايير المحاسبية الدولية هي الدليل لتوجيه المدققين لإتمام عملهم ومسؤولياتهم في تدقيق القوائم المالية، حيث أن عملية التدقيق تتضمن نوعية مهنية متخصصة مثل الاستقلالية والإتمام ومتطلبات التقارير المالية والأدلة.

2-5-2 أنواع التدقيق من حيث التوقيت (Timing Audit):

أ. التدقيق النهائي (Final Audit)

يعد التدقيق النهائي مناسبا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك لأن المدقق يبدأ عمله بعد إقفال الدفاتر وأعداد القوائم المالية، وفي هذا ضمان لعدم حدوث أي تعديل للبيانات بعد تدقيقها، كما أنه يؤدي إلى عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المنشأة وذلك لعدم تردد المدقق ومساعديه على المنشأة بشكل دوري، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى تخفيض احتمالات السهو من جانب القائمين بعملية التدقيق.

ومن مشاكل التدقيق النهائي(Arens, Elder, and Beasley, 2005):

- تأخر النتائج، وهذا ناتج عن طول الفترة الزمنية التي يحتاجها المدقق لكي يستطيع إبداء رأيه المهني.
- حدوث ارتباك في مكتب المدقق، وذلك ناتج عن ضغط العمل لدى مكتب التدقيق في فترة زمنية محددة و خصوصا أن فترة انتهاء السنة المالية متشابه لمعظم المنشآت
- عدم قيام المدقق بالفحص على المستوى المطلوب (المرغوب).

وسبب هذه المشاكل هو قصر الفترة الزمنية اللازمة للقيام بعملية التدقيق، وذلك لأن المدقق يلتزم بإنهاء عملية التدقيق وإبداء الرأي الفني المهني في مواعيد محددة وفقا لقانون الشركات الأردني حيث نصت المواد 62 و75 و140 من قانون الشركات (2003) بأنه يجب على مجلس الإدارة للشركة تقديم الميزانية والتقارير السنوية من قبل مدقق حسابات قانوني قبل الأشهر الثلاثة الأولى من السنة المالية الجديدة وكذلك قانون الضرائب ونظام الشركة، وخصوصا أن نهاية السنة المالية للشركات متقاربة، وكذلك نتيجة ضغط العمل في مكتب التدقيق.

ب. التدقيق المستمر (Continuous Audit)

يعني التدقيق المستمر هو التدقيق الذي يقوم فيه مدقق الحسابات بالتردد على المنشأة من وقت إلى آخر أو على فترات دورية أو غير دورية للقيام بالفحوصات (فحص العمليات

المحاسبية التي تمت)، وبمعنى آخر يعني التدقيق المستمر الذي يتم أولا بأول خلال السنة المالية.

وهذا النوع من التدقيق يعد مناسبا لشركات الأموال، وغيرها من المنشآت التي تقوم بعمليات ضخمة حيث تحتاج إلى وقت طويل نسبياً لفحصها، كما أنها توفر للمدقق الوقت الكافي للتوسع وإتمام عملية التدقيق، وبالتالي تلافي أو تقليل فرص ارتكاب الغش والتلاعب فضلا عن ذلك سرعة اكتشاف الأخطاء.

ولذلك يطلق عليه التدقيق المانع والمصحح في وقت واحد، بالإضافة إلى أن إتباعه يؤدي إلى القضاء على عيوب التدقيق النهائي وأهمها نتائج التدقيق، وارتباك العمل بمكتب التدقيق.

ومن عيوب التدقيق المستمر على الرغم من كثرة مزاياه (جمعة، 2005):

- ارتباك العمل في المنشأة محل التدقيق وذلك بسبب زيارات المدقق المتكررة للمنشأة ومراجعته للسجلات المحاسبية بشكل مستمر.
- توطيد العلاقات الإنسانية بين المدقق وموظفي المنشأة. مما ينتج عن ذلك تأثر خاصية الموضوعية لدى المدقق وبالتالي التأثير على رأيه المهني.

ولكن يمكن معالجة هذه العيوب من خلال قيام المدقق بإعداد برنامج للتدقيق على أساس مراعاة مواعيد العمل داخل المنشأة، وكذلك استخدام الرموز والعلامات للعمليات التي تم تدقيقها.

ويمكن للمدقق أن يجري كلا من التدقيق النهائي والتدقيق المستمر على أساس تفصيلي أو اختباري، وذلك إذا تطلب الأمر يدقق ويراجع بعض البنود بشكل تفصيلي وشامل أو يختار عينات حسب أسس يصفها المدقق تلم بعملية التدقيق.

2-5-3 أنواع التدقيق من حيث الاستقلال (Independence of Audit)

أ. التدقيق الداخلي (Internal Audit)

ويمكن تعريف التدقيق الداخلي بأنه فحص لعمليات المنشأة ودفاترها وسجلاتها ومستنداتها بواسطة إدارة أو قسم من داخل المنشأة، وهي تمثل جزءاً من نظام الرقابة الداخلي

ب. التدقيق الخارجي (External Audit)

ويمكن تعريف التدقيق الخارجي بأنه الفحص الانتقادي المهني لدفاتر سجلات المنشأة ومستنداتها بواسطة شخص خارجي وبموجب عقد يتقاضى عنه أتعاب تبعا لنوعية الفحص المطلوب منه، وذلك بهدف إبداء الرأي الفني المهني عن صدق وعدالة التقارير المالية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة.

أوجه الشبه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي .

يتشابه التدقيق الداخلي والخارجي في إن كل منهما يمثل نظام محاسبي فعال يهدف إلى توفير المعلومات الضرورية والتي يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها في أعداد تقارير مالية نافعة وكل منها يتطلب وجود نظام فعال للرقابة الداخلية لمنع أو تقليل حدوث الأخطاء والتلاعب والغش.

أوجه التعاون بين التدقيق الداخلي والخارجي

إن وجود نظام جيد للتدقيق الداخلي يعني تقليل كمية الاختبارات التي يحتاجها المدقق الخارجي عند قيامه بعملية الفحص وبالتالي توفير وقت وجهد المدقق، فضلا عن كفاءة النظام الكلي للتدقيق وكذلك فإن وجود نظام للتدقيق الداخلي لا يغني عن التدقيق الخارجي حيث إن كلا النظامين يكملان بعضهما البعض.

أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي

على الرغم من وجود التشابه والتعاون والتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي إلا أن هناك اختلافات بينهما، ومنها:

- **من حيث الهدف**: يهدف التدقيق الداخلي إلى المحافظة على أصول المشروع وضمان كفاية استخدامها والتأكد من سلامة ودقة السجلات المالية. بينما يهدف

التدقيق الخارجي إلى إبداء الرأي في عدالة وصدق تمثيل القوائم المالية لنشاط المشروع ومركزه المالي .

- **من حيث العلاقة بالمنشأة:** المدقق الداخلي موظف داخل المشروع وهو مرتبط وظيفيا بالمشروع وهو شخص غير محايد. بينما المدقق الخارجي هو شخص محايد يتم انتخابه من الهيئة العامة للمشروع وهو شخص مستقل ومحايد في إبداء رأيه.
- **من حيث نطاق وحدود العمل** : المدقق الداخلي يكون نطاق عمله في مراجعة العمليات ومراجعة التعليمات الصادرة عن الإدارة ومدى تطبيقها من العاملين في المشروع. بينما المدقق الخارجي نطاق عمله هو في مراجعة القوائم المالية ليقرر مدى دقة وسلامة البيانات الحسابية التي تصدرها إدارة المشروع في هيئة القوائم المالية .
- **من حيث التوقيت المناسب للأداء والمستفيدين:** المدقق الداخلي يكون عمله بشكل مستمر ومرافق لكل عملية حسابية تتم في المشروع ويكون المستفيد من عمله هو إدارة المشروع . بينما المدقق الخارجي فيكون عمله قبل انتهاء الفترة المالية التي تتم في نهايتها إعداد القوائم المالية ، حيث يقوم بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلي وكذلك الاختبارات الأساسية للعمليات التي حدثت وتم إثباتها في السجلات الحسابية .

2-5- 4 أنواع التدقيق من حيث الإلزام:

1. التدقيق الإلزامي (Compulsory Audit):

وهو التدقيق الذي تلتزم به المنشآت وفقا للقانون السائد (قانون الشركات، قانون الضرائب، قانون الاستثمار)، حيث إن هذه القوانين تلزم بعض الشركات وخصوصا المساهمة العامة والخاصة منها بتوظيف مدقق خارجي لفحص السجلات المحاسبية والتأكد من إن جميع العمليات المحاسبية وإعداد القوائم المالية قد تم وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

2. التدقيق غير الإلزامي (الاختياري) (Optional Audit):

يكون التدقيق اختياريا ويرجع قرار القيام به إلى أصحاب المنشآت في حالة المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص والتضامن .

2-6 فروض (شروط) تدقيق الحسابات:

يعرف (Kohler, 1970) الفرض بأنه قاعدة تحظى بقبول عام، وتعبر عن التطبيق العملي، وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك.

وفيما يلي أهم الفروض التي تستند إليها عملية تدقيق الحسابات وهي:

2-6-1 فرض عدم التأكد:

ويبرز هذا الفرض الحاجة إلى وجود مجموعة من أدلة الإثبات الكافية لإزالة حالة عدم التأكد ويرجع عدم التأكد في المجال المحاسبي إلى الأسباب التالية:

أ. الاستخدام غير المتكامل للبيانات المحاسبية.

ب. عدم القدرة على تقدير كافة الظروف المستقبلية عند اتخاذ القرارات.

ج. عدم وجود نظام جيد للاتصال في التنظيم.

2-6-2 فرض استقلال المدقق:

وذلك لأن المدقق عندما يمارس عمله يعتبر حكما ويعتمد على رأيه فيما كلف به من أعمال، ويعتمد فرض استقلال المدقق على نوعين أساسيين من المقومات هما:

أ. المقومات الذاتية: وهي التي تتعلق بشخص المدقق وتكوينه العلمي والأخلاقي وخبرته العملية.

ب. المقومات الموضوعية: وهي ما تتضمنه التشريعات، وما تصدره الهيئات المهنية من أحكام وقواعد وضمانات لمهنة التدقيق.

ويفسر هذا الفرض حق المدقق في الإطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات، وطلب البيانات من إدارة المنشأة التي يقوم بالتقرير عن أحداثها، وحقه في إبداء الرأي المعارض في تقريره.

2-6-3 فرض توافر تأهيل خاص للمدقق:

وذلك لأن المدقق يستخدم حكمه الشخصي عند ممارسة وظيفته، وفي ظل غياب إطار متكامل لنظرية الإثبات في التدقيق، فإن المدقق يتعرض عند الفحص لمشاكل محاسبية أو ضريبية أو فنية، كل هذا يتطلب قدر علمي وعملي كاف لأداء مهمته.

2-6-4 فرض توافر نظام كفؤ للرقابة الداخلية:

يتضمن نظام الرقابة الداخلية إلى مجموعة عمليات مراقبة مختلفة إدارية ومحاسبية وضعتها الإدارة ضمانا لحسن سير العمل في المنشأة وتشمل الرقابة الداخلية ما يلي:

أ. **رقابة إدارية:** وهدفها تحقيق أعلى كفاية إنتاجية وإدارية ممكنة وضمان تنفيذ السياسات الإدارية وفقا للخطة وذلك من خلال عمل الموازنات التقديرية وتحديد التكاليف المعيارية ودراسة الوقت وإعداد التقارير والتدريب.

ب. **رقابة محاسبية:** وهدفها اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ودرجة الاعتماد عليها ومن وسائلها: (حسابات المراقبة، الجرد المستمر، المصادقات، التدقيق الداخلي، النظام المستندي).

ج. **ضبط داخلي:** وهدفه حماية أصول المنشأة من أي اختلاس أو ضياع أو سرقة أو سوء استعمال ومن وسائلها (تقسيم العمل، تحديد الاختصاصات والمسؤوليات). ونظام الرقابة الداخلي يعتبر بحق نقطة البداية لعلم التدقيق الحديث.

2-6-5 فرض الصدق في محتويات التقارير:

ويفسر هذا الفرض في أن تقرير المدقق يعتبر الأساس عند توزيع الأرباح أو قبول الإقرار الضريبي، كما أن عبء الإثبات بصدق وعدالة القوائم المالية يقع على عاتق المدقق ولا يستطيع نقله إلى الإدارة، وينشأ فرض الصدق من حقيقة وضع المدقق باعتباره محل ثقة جميع الأطراف أصحاب المصالح في المنشأة أو خارجها.

2-7 مبادئ تدقيق الحسابات (GAAPs, 1970):

ولتحديد مبادئ تدقيق الحسابات يتطلب ذلك تحديد أركانه وهي:

- **ركن الفحص**: ويتمثل بفحص العمليات المحاسبية والتأكد من صحتها.
- **ركن التقرير**: ويتمثل بإعطاء الرأي المهني بعد الانتهاء من عملية الفحص للعمليات المحاسبية.

وبناءا على ذلك فإن مبادئ تدقيق الحسابات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما:

2-7-1 المبادئ المرتبطة بركن الفحص وتتضمن ما يلي :

أ. **مبدأ تكامل الإدراك الرقابي:** ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المنشأة وآثارها الفعلية والمحتملة على كيان المنشأة وعلاقاتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى.

ب. **مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري:** ويعني هذا المبدأ أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المنشأة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المنشأة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.

ج. **مبدأ الموضوعية في الفحص:** ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من عنصر التقرير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات، وخصوصاً تجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبياً **(Materiality)**

2-7-2 المبادئ المرتبطة بركن التقرير وتتمثل بما يلي:

أ. **مبدأ كفاية الاتصال**: يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير مدقق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمنشأة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.

ب. **مبدأ الإفصاح:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمنشأة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية المتعارف عليها والتغير فيها، وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير

المالية، وإبراز جوانب الضعف (إن وجدت) في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات المحاسبية.

ج. **مبدأ الإنصاف:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق، وكذلك التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمنشأة سواء داخلية أو خارجية.

د. **مبدأ السببية:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.

وحسب المعيار الدولي للتدقيق رقم (200) والصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين على أن المبادئ العامة للتدقيق التي يجب أن يلتزم بها المدقق هي:

- الاستقلالية (Independence).
- النزاهة (Integrity).
- السرية (Confidentiality).
- الكفاءة المهنية (Professional Competence)
- العناية المطلوبة (Due Care).
- الموضوعية (Objectivity)
- السلوك المهني (Professional behavior).
- المعايير الفنية (Technical Standards).

هذا وبالإضافة إلى قيام المدقق بعملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية التي تحتوي على المبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية والأدلة المرتبطة بها (التفسيرات والجوانب المادية).

8-2 المعايير العامة للتدقيق (Generally Accepted Auditing Standards "GAAS"):

أصدرت جمعية المحاسبين الأمريكيين (AICPA) بواسطة مجلس معايير التدقيق (ASB) قائمة بمعايير التدقيق، حيث تم تبويبها في ثلاث مجموعات وهي:

- المجموعة الأولى: المعايير الشخصية (Personal Standards).
- المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني (Standards of Field Work).
- المجموعة الثالثة: معايير التقرير (Standards of Reporting).

هذا وقد تضمنت هذه المجموعات عشرة معايير وهي:

8-2- 1 المجموعة الأولى (المعايير الشخصية):

وتتصف هذه المجموعة من المعايير بأنها عامة لكونها تعد لمقابلة معايير العمل الميداني ومعايير التقرير، كما أنها تتصف بأنها شخصية لأنها تحتوي على الصفات الشخصية لمدقق الحسابات الخارجي وتتكون هذه المجموعة من ثلاث معايير هي:

* **المعيار الأول**: يجب أن يتم أداء التدقيق بواسطة شخص أو أشخاص حصلوا على مستوى ملائم من المؤهل العلمي والتدريب العملي والخبرة المهنية وتتوافر لديهم المهارة الفنية الملائمة للعمل كمدقق من خلال الربط بين المؤهل العلمي والعملي ومتطلبات الاداء المهني .

* **المعيار الثاني**: يجب أن تتوافر في المدقق أو المدققين خلال كافة مراحل العمل الاستقلال في الاتجاه الذهني ويتضمن هذا المعيار الأبعاد التالية:
  - إعداد برنامج التدقيق.
  - الفحص.
  - إعداد التقارير.

* **المعيار الثالث**: يجب ممارسة العناية المطلوبة عند ممارسة العمل من قبل المدقق عند أداء التدقيق وإعداد التقرير ،وذلك لأن هذا الرأي المهني يعتمد عليه في كثير من الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها.

2-8-2 المجموعة الثانية (معايير العمل الميداني):

ترتبط معايير هذه المجموعة بخطوات تنفيذ عملية التدقيق، والإجراءات الفنية، كما تبرز لنا معايير هذه المجموعة أهمية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، ومن ثم تحديد حجم الاختبارات.

وتشتمل هذه المجموعة على ثلاث معايير هي:

* **المعيار الرابع:** يجب أن يتم تخطيط العمل وتخصيص المهام على المساعدين والإشراف عليهم على نحو ملائم.ويرتكز هذا المعيار عموما على عنصر الوقت من حيث توقيت تعيين المدقق الخارجي وتوقيت القيام بالتدقيق وتوقيت تنفيذ اجراءات التدقيق.

* **المعيار الخامس:** يجب التوصل إلى فهم كاف للرقابة الداخلية لتخطيط التدقيق وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات التي يجب القيام بها.

ويمكن للمدقق دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال تجميع المعلومات عن المنشأة من خلال الوصف الكتابي لنظام الرقابة الداخلي واستخدام خرائط التدفق لوصف نظام الرقابة الداخلي وإعداد قوائم للاستقصاء عن نظام الرقابة الداخلي.

وبعد ذلك يقوم المدقق بإعداد ورقة عمل تتضمن نقاط الضعف والقوة في نظام الرقابة الداخلي ،والتوصيات المقترحة للمنشأة المراد تدقيقها. مما يترتب على ذلك توسيع أو تقليل إجراءات التدقيق، والاعتماد على أعمال المدققين الداخليين أولا.

* **المعيار السادس:** يجب الحصول على الأدلة الكافية من خلال الفحص والملاحظة والاستفسار وإرسال المصادقات حتى يتوفر أساس مناسب للتوصل إلى رأي في القوائم المالية محل التدقيق.

3-8-2 المجموعة الثالثة (معايير التقرير):

وترتبط هذه المعايير بكيفية إعداد التقرير النهائي لمدقق الحسابات، وتشتمل هذه المجموعة على أربعة معايير هي:

* **المعيار السابع:** يجب أن يحدد التقرير فيما إذا كانت القوائم المالية تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

-1	مبدأ الحيطة والحذر	-5	مبـــــدأ الثبـــــات
-2	مبـــدأ الشمـــول	-6	مبـــدأ الأهميـــة النسبيـــة
-3	مبـــدأ الإفصـــاح	-7	مبـــدأ تحقـــق الإيـــراد
-4	مبدأ التكلفة التاريخية	-8	مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات

* **المعيار الثامن:** يجب أن يذكر بالتقرير حالات عدم الثبات في تطبيق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها بين الفترة الحالية والفترة السابقة.

* **المعيار التاسع:** ما لم يذكر عكس المعايير السابقة في تقرير التدقيق يعد الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية كافياً.

* **المعيار العاشر:** يجب أن يحتوى التقرير على تعبير المدقق عن رأيه عن بعض العناصر التي أثرت على عدم إبداء الرأي المهني، وعندما لا يمكن التعبير عن الرأي في القوائم المالية المرفقة بالتقرير يجب أن يحدد في التقرير على نحو قاطع إشارة إلى طبيعة عمل المدقق والى درجة مسؤوليته، وبناءاً على ذلك المعيار يمكن تقسيم (تقرير المدقق) إلى الأنواع التالية "أدلة التدقيق الدولية (IFAC)":

- **الرأي النظيف (غير متحفظ) (Unqualified Opinion):** وهذا الرأي يتم عندما تتحقق المبادئ الأساسية للتقرير وكذلك التغيير في المبادئ المحاسبية أو طرق تطبيقها وأثره قد تم تحديده وتوضيحه في البيانات الحسابية.

- **الرأي المتحفظ (Qualified Opinion):** ويكون ذلك عندما يكون تقييد في نطاق عمل المدقق، وعدم الأتفاق مع أدارة الشركة حول البيانات الحسابية، وكذلك وجود شك كبير في أمور تؤثر على البيانات الحسابية وان حلها يعتمد أحداث في المستقبل.

- **الرأي المعاكس (السلبي) (Adverse Opinion):** ويكون الرأي معاكساً عندما يكون عدم أتفاق مع أدارة الشركة حول البيانات الحسابية لمواضيع هامة تؤثر بشكل جوهري وشامل على البيانات الحسابية.
- **الأمتناع عن إعطاء الرأي (Disclaimer Opinion):** ويمتنع المدقق عن أبداء رأيه عندما يكون تقييد في نطاق عمل المدقق بحيث يكون تأثيره جسيماً جداً على البيانات الحسابية.

* **المعيار الدولي رقم (36):** وهو معيار التدني في الأصول وينص على " أن لا يظهر أي بند في الأصول بأعلى من القيمة القابلة للاسترداد ". والقيمة القابلة للاسترداد هي صافي القيمة البيعية للأصل أو قيمة الاستخدام أيهما اكبر.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة

3-1 مقدمة:

يتضمن هذا الفصل مراجعة للدراسات والأدبيات الأجنبية والعربية السابقة والتي من خلالها توصل الباحث إلى صياغة فرضيات الدراسة الموجودة في هذا الفصل.

3-2 الدراسات الأجنبية:

دراسة (AbdolMohammadi and Wright, 1987)

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم دليل على أن أثر دور الخبرة في التدقيق ظهر بشكل واضح عندما تكون حالة التدقيق الصعبة متصفة بالوضوح، وكذلك ركز الباحث على أن عنصر حالة التدقيق الصعبة مهم في مدى التأثير على رأي المدقق المهني.

وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة الأسلوب التجريبي من خلال عمل سلسلة من الفحوصات التجريبية عن حالات تدقيق مختلفة كما يلي:-

عرض ثلاث حالات تدقيق على المستجيبين بحيث تتدرج صعوبة حالات التدقيق من سهله إلى متوسطة ثم صعبة، ويوضح الجدول رقم (3-1) أدناه حالات التدقيق الثلاث حسب صعوبة الحالة.

جدول رقم (3-1) يبين حالات التدقيق لدراسة (AbdolMohammadi and Wright, 1987)

صعوبة حالة التدقيق (Task Complexity)	درجة التوضيح (Intelligence)	تصميم البدائل (Design)	الإجابة المختارة (Choice)
غير موضحة (unstructured)	المشكلة غير موضحة ولا يوجد اي تفسيرات او ارشادات	لا يتوفر بدائل محددة لحالة التدقيق	الحاجة لإعطاء راي مهني لحالة التدقيق مع التفسير
توضيح جزئي (Semi-structured)	هناك توضيح معقول للمشكلة وارشادات متوفرة الى حد ما	يوجد بدائل محددة جزئيا لحالة التدقيق	الحاجة لإعطاء راي مهني لحالة التدقيق فقط
توضيح كامل (Structured)	يوجد توضيح كامل للمشكلة ويتوفر ارشادات تساعد المستجيب في حلها	يوجد بدائل محددة بشكل كامل لحالة التدقيق	الحاجة قليلة لإعطاء رأي مهني لحالة التدقيق

نلاحظ من الجدول رقم (3-1) اعلاة أن الحالة الأولى (غير موضحة) تكون المشكلة فيها غير واضحة ولا يوجد اي ارشادات ترشد المستجيب لإعطاء رأيه المهني المهني وعلية أن يبحث في ايجاد الأدلة الكافية التي تمكنة من اعطاء رأيه المهني في حالة التدقيق. بينما في الحالة الثانية (توضيح جزئي) سوف يتوفر للمستجيب توضيح معقول وارشادات بسيطة بحيث يتمكن من اعطاء رأيه المهني. واخيرا الحالة الثالثة (توضيح كامل) سوف يتوفر توضيح كامل وارشادات وافية للمستجيب تساعده في اعطاء رأيه المهني ولكن في هذه الحالة فإن الحاجة قليلة لإعطاء مثل هذا الرأي المهني. ونلاحظ بأن هذا النموذج يقترح بأن تاثير الخبرة يزداد بزيادة صعوبة حالة التدقيق.

وقد توصل (AbdolMohammadi and Wright, 1987) في هذه الدراسة إلى نتائج دعمت فرضية الدراسة وتتلخص بأنه يوجد علاقة إيجابية بين الخبرة في التدقيق و مستوى صعوبة الحالة في التدقيق ورأي المدقق المهني، حيث بينت نتائج الدراسة أن المجموعة ذات الخبرة العالية استطاعت أن تكمل مهمة التدقيق الصعبة واعطاء راي مهني بينما المجموعة ذات الخبرة المتدنية لم تستطيع الوصول إلى ما تم التوصل إليه من قبل المجموعة ذات الخبرة العالية.

دراسة (Bonner, 1990)

هدفت هذه الدراسة لفحص مدى تأثير المعرفة السابقة لحالة التدقيق وتأثير الخبرة على رأي المدقق المهني، وكيف تؤثر هذه المعرفة السابقه لحالة التدقيق بإعطاء رأي مهني محايد.

هذا وقد استخدم الباحث الأسلوب التجريبي في هذه الدراسة وكانت عينة الدراسة (66) مدقق منهم (38) مدقق خبرته قليلة جدا وكان متوسط الخبرة لهم سنتين و (28) مدقق خبرته عالية، بمتوسط خبرة بلغ (6.72) سنة، وكذلك حالات التدقيق التي قدمت لعينة الدراسة تم أخذها من شركتين، الشركة الأولى توفر معلومات كافية بينما الشركة الثانية كانت المعلومات التي توفرها محدودة.

وقد بينت نتائج هذه الدراسة، بأن الخبرة ساعدت المدققين في اتخاذ رأيهم المهني من خلال المعرفة لحالة التدقيق من قبل الشركة التي توفر معلومات كافية في القوائم المالية

حيث كان أكثر من بديل لإنجاز مهمة التدقيق وذلك بسبب توفر المعلومات الكافي والتي تساعد المدققين في إعطاء رأيهم المهني حول عدالة القوائم المالية.

دراسة (Bonner,1994)

هدفت هذه الدراسة لفحص العلاقة بين صعوبة حالة التدقيق ورأي المدقق المهني. وذلك من خلال تطوير نموذج لفحص العلاقة بين صعوبة حالة التدقيق ورأي المدقق المهني، حيث قام بتطوير النموذج من خلال الدراسات السابقة ومن اهمها دراسة (Abdolmohammadi,1987) ودراسة (Fleishman,1975) ودراسة (Keen and Scott-Morton, 1978) والتي توضح درجات الصعوبة في حالات التدقيق وكيفية التعامل معها من قبل متغيرات اخرى مثل الخبرة والجنس والمؤهل العلمي والتي تم استخدامها في هذه الدراسات، ومن أهم النتائج التي اتفقت عليها هذه الدراسات بان المعرفة والقدرة على التعامل مع الحالات الصعبة للتدقيق مهم جدا في رأي المدقق المهني.

استخدم (Bonner) نموذج يقيس من خلاله العلاقة بين صعوبة حالة التدقيق ورأي المدقق المهني من خلال تأثير المهارات والخبرات واستخدم التحليل النسبي.

وقد توصل (Bonner) بانه كلما زادت المهارة والخبرة كلما زادت القدرة على التعامل مع حالة التدقيق الصعبة. وان العلاقة مرتبطة بالمهارة والخبرة بشكل رئيسي.

دراسة (Simnett, 1996)

قدمت هذه الدراسة دليل على مساهمة المعلومات المنتقاة والمتقدمة من قبل المدققين نحو تحديد نوعية المعلومات اللازمة في إصدار قراراتهم. وهذه المعلومات ممكن أن تكون معتمدة على صفات حالة التدقيق أو متخذ القرار، وواحدة من صفات حالة التدقيق هي درجة الصعوبة في حالة التدقيق وأثرها على رأي المدقق.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثير الخبرة وصعوبة حالة التدقيق في رأي المدقق المهني في استراليا.

وقد استخدم الباحث الأسلوب التجريبي في هذه الدراسة، وذلك عن طريق اختيار معلومات للموضوع (Subject) والنموذج (Model) من مستوى معلومات متدني (Low)

ومستوى معلومات عالي (High)، وكان اختيار المعلومات لكل مستوى من مستويات المعلومات (المتدني والعالي) لنفس الشركة وكان لكل مستوى نسب مئوية تقيس مدى تأثير المعلومات على نفس الشركة ولأكثر من سنة، وكذلك قارن الباحث بين مستوى التغيرات بين السنوات لكل شركة عن طريق النسب المئوية.

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. من غير الممكن تصميم نموذج متضمن معلومات منتقاة ومعلومات متقدمة يبين أثر المعلومات المنتقاة والمتقدمة لأن اختيار المعلومات للنموذج مكون من مشاهدة فردية واحدة فقط.
2. يوجد تفاعل وتداخل كبير بين كم المعلومات المنتقاة والمعلومات المتقدمة بحيث ان هذه المعلومات قد اثرت ايجابيا في اعطاء المدقق لرأية المهني.

دراسة (Chung and Monroe, 2000)

أن الهدف من هذه الدراسة كان الفحص في مدى تأثير خبرة التدقيق وصعوبة الحالة المدققة على تقييم الخطر الرقابي، وكذلك فحص فيما إذا كان تأثير (إطار الدقة والسرية) متجانس من خلال عرض متزامن للمعلومات؛ ودعمت هذه الدراسة بعدة عوامل منها [دراسات التدقيق سجلت نتائج متضاربة مع اعتبار الاختلاف بين المدققين (السرية والدقة)]. وبعض الدراسات توصلت إلى أن العلاقة بين السرية والدقة غير مترابطة حسب ما وضحت هذه الدراسة.

استخدم الباحث الأسلوب التجريبي في هذه الدراسة وكانت عينة الدراسة (98) مدقق تم اختيارهم من خلال اجتماع المدققين في مؤتمر للمدققين والمحاسبين المتخصصين في استراليا، ووقت الفحص كان جميع المشاركين بالعينة قد حصلوا على (برنامج التدقيق في الجامعات)، ويعملوا أيضا في مكاتب تدقيق حسابات وكانت المشاركة بالعينة على أساس تطوعي وليس إلزامي، وعرض الباحث هنا حالة تدقيق على العينة المشاركة بالدراسة، واعتمد على الخبرة في التدقيق وقاس خبرة المدقق بالأشهر.

وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن هناك علاقة إيجابية بين السرية وخبرة التدقيق، فالسرية تزداد بخبرة التدقيق.
2. أن هناك علاقة سلبية بين السرية وصعوبة الحالة المدققة على تقييم الخطر الرقابي، فالسرية تقل عندما تزيد صعوبة الحالة المدققة.
3. لم يجد الباحث علاقة بين الخبرة في التدقيق والدقة، وكذلك لم يجد علاقة بين فهم حالة التدقيق الصعبة والدقة.

دراسة (Chung and Monroe, 2001)

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في مدى تأثير الجنس وصعوبة الحالة المدققة على الحكم بالتدقيق، وذلك كون كثير من الأبحاث وخصوصا التسويقية أظهرت بأن الإناث أكثر دقة في اتخاذ القرار في حالة وجود قرارات صعبة، فمن هنا هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الجنس وصعوبة الحالة المدققة على الحكم في التدقيق.

استخدم الباحث في هذه الدراسة الأسلوب التجريبي، حيث كانت عينة الدراسة مكونه من (101) من الذكور و (58) من الأناث، وصنف حالة التدقيق إلى صعبة وسهلة، وكانت حالة التدقيق المقدمة إلى عينة الدراسة هو الحكم على المخزون السلعي في الميزانية العمومية فيما إذا كان يظهر بالقوائم المالية بعدالة أو لا وذلك حسب المعايير الدولية (ظروف صعبة وظروف سهلة).

وقد توصل الباحث إلى نتائج دعمت فرضية الدراسة وهي أن الجنس ليس له أثر رئيسي على حكم التدقيق وذلك كمتغيرات مستقلة، إضافة إلى أن صعوبة الحالة المدققة ليس لها أثر على حكم التدقيق.

دراسة (Tan and Mak, 2002)

هدفت هذه الدراسة الى بيان مدى تأثير درجة صعوبة حالة التدقيق على رأي المدقق المهني من خلال المساءلة والمعرفة.

استخدم الباحث الأسلوب الشبه التجريبي في دراسة العلاقة بين درجة الصعوبة في حالة التدقيق وراي المدقق المهني من خلال تأثير كلاً من المساءلة والمعرفة.

وقد بينت النتائج التي توصل اليها الباحث بان العلاقة عكسية بين رأي المدقق المهني ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق اذا كان هناك معرفة قليلة ومساءلة عالية أو مساءلة متدنية ومعرفة عالية.

وقد توصل الباحث ايضا الى ان العلاقة طردية بين رأي المدقق المهني ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق اذا كان هناك معرفة عالية ومساءلة عالية.

3-3 الدراسات العربية:

دراسة (غرايبة، 2003)

بينت هذه الدراسة أهمية التغيرات والتطورات الأخيرة التي شهدتها السنوات الأخيرة من دور وحجم المسؤولية القانونية الملقاة على عاتق مدقق الحسابات في ظل تزايد حوادث الغش والتلاعب والاحتيال، وهذا كله بدوره أدى إلى حدوث تغيرات جذرية في مهنة تدقيق الحسابات والممارسة العملية لها.

كما بحثت هذه الدراسة في معرفة تأثير العوامل المتعلقة بمكتب التدقيق (حجم المكتب، والخبرة، والارتباط مع الشركات العالمية) ومعرفة فيما إذا كان هناك أية مشاكل أو عوائق تحول أو تحد من استخدام الإجراءات التحليلية.

وصمم الباحث في هذه الدراسة استبانة تم توزيعها على مدققي الحسابات المرخصين والممارسين لمهنة التدقيق من مختلف الفئات (أ، ب، ج) في الأردن، وكانت عينة الدراسة هي (88) مدققا من المدققين المرخصين والممارسين لمهنة التدقيق في الأردن، حيث بحثت هذه الدراسة في العوامل الديموغرافية المتعلقة بمدقق الحسابات والتي تشمل على كل من (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، فئة المدقق، وعدد سنوات الخبرة، وعدد المدققين العاملين في المكتب، وعدد الشركات المساهمة العامة التي يقوم المكتب بتدقيقها، وارتباط المكتب مع شركات دولية).

استخدم الباحث في هذه الدراسة التحليل الإحصائي باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) واستخدم الأسلوب الوصفي والكمي للبيانات.

من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أنه ليس للخبرة أثر في استخدام الإجراءات التحليلية، كما بينت نتائج هذه الدراسة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين ارتباط مكتب التدقيق مع مكاتب دولية على استخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق، وكذلك وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم المكتب واستخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق.

دراسة (الطاهات، 2003)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الإجراءات التحليلية للقوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات في الأردن لعدد من الجوانب (مستوى الإفصاح، والكشف عن المخاطر المالية المحتلمة، وتخطيط عملية التدقيق من حيث الوقت والنطاق أو تخفيض تكاليف عملية التدقيق).

وقد تكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات القانونين الأردنيين (فئة أ) وشملت عينة الدراسة (250) مدققا وتشكل ما نسبته (55.6%) من مجتمع الدراسة.

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

1. وجود أثر لخبرة المدقق على أداء الإجراءات التحليلية.
2. اعتماد المدقق على نتائج الاختبارات التحليلية يعتمد على متانة نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي للمنشأة.
3. استخدام الإجراءات التحليلية في تدقيق القوائم المالية يظهر فيما إذا كان هناك تغيير في السياسات المحاسبية المطبقة ومدى تأثيرها على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أن هذه الدراسة بحثت في فحص مدى أثر الخبرة وصعوبة الحالة في الرأي المهني للمدقق في الأردن، حيث أنه تم فحص مدى تأثير الخبرة في رأي المدقق في كثير من الدراسات ولكن تفاعل دور الخبرة مع صعوبة الحالة المدققة في رأي المدقق المهني لم يتم تناوله حسب معرفة الباحث في الأردن أو حتى في المنطقة العربية، وكذلك تم تناول دور الحالة الصعبة للتدقيق بشكل غير مباشر في أغلب الدراسات إلى أن جاءت دراسة (AbdolMohmmadi and Wright, 1987)، ودرست دور الخبرة وصعوبة حالة التدقيق على رأي المدقق في الولايات المتحدة الأمريكية وتناولت هذه الدراسة الخبرة وصعوبة الحالة المدققة بشكل مباشر وأثرهما في رأي المدقق المهني، وهذه الدراسة حسب معرفة الباحث هي الأولى في الأردن والتي ستتناول أثر دور الخبرة وصعوبة الحالة المدققة في رأي المدقق المهني.

وكذلك ما يميز هذه الدراسة أيضاً عن غيرها من الدراسات مثل دراسة (AbdolMohmmadi and Wright, 1987) ودراسة (Chung and Monroe, 2000) بأن هذه الدراسة تناولت دور خبرة المدقق ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق معاً وأثرهما على رأي المدقق المهني.

ملخص الدراسات السابقة

جدول (3-2) ملخص الدراسات السابقة

السنة	المؤلف	هدف الدراسة	المنهجية	أهم النتائج
1987	AbdolMohammadi and Wright	تقديم دليل على ان اثر دور الخبرة في التدقيق ظهر بشكل واضح عندما تكون حالة التدقيق الصعبة متصفة بالوضوح، وكذلك ركز الباحث على ان عنصر حالة التدقيق الصعبة مهم في مدى التاثير على راي المدقق المهني.	وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة الأسلوب التجريبي من خلال عمل سلسلة من الفحوصات التجريبية عن حالات تدقيق مختلفة، حيث عرض ثلاث حالات تدقيق على المستجيبين (سهلة، متوسطة، صعبة).	يوجد علاقة إيجابية بين الخبرة في التدقيق و مستوى صعوبة الحالة في التدقيق وراي المدقق المهني.
1990	Bonner	فحص مدى تاثير المعرفة السابقة لحالة التدقيق وتاثير الخبرة على راي المدقق المهني، وكيف تؤثر هذه المعرفة السابقة لحالة التدقيق بإعطاء راي مهني.	استخدم الباحث استخدم الأسلوب التجريبي في هذه الدراسة وكانت عينة الدراسة (66) مدقق منهم (38) مدقق خبرته قليلة جدا وكان متوسط الخبرة لهم سنتين و (28) مدقق خبرته عالية، بمتوسط خبرة بلغ (6.72) سنة، وكذلك حالات التدقيق التي قدمت لعينة الدراسة تم اخذها من شركتين، الشركة الأولى توفر معلومات كافية بينما الشركة الثانية كانت المعلومات التي توفرها محدودة.	ان الخبرة ساعدت المدققين في اتخاذ رايهم المهني من خلال المعرفة لحالة التدقيق من قبل الشركة التي توفر معلومات كافية في القوائم المالية حيث كان اكثر من بديل لإنجاز مهمة التدقيق وذلك بسبب توفر المعلومات الكافي والتي تساعد المدققين في إعطاء رايهم المهني حول عدالة القوائم المالية.
1994	Bonner	فحص العلاقة بين صعوبة حالة التدقيق وراي المدقق المهني. وذلك من خلال تطوير نموذج لفحص العلاقة بين صعوبة حالة التدقيق وراي المدقق المهني، حيث قام بتطوير النموذج من خلال الدراسات السابقة ومن أهمها دراسة (Abdolmohammadi, 1987) ودراسة (Fleishman, 1975) ودراسة (Keen and Scott-Morton)	استخدم نموذج يقيس من خلاله العلاقة بين صعوبة حالة التدقيق وراي المدقق المهني من خلال تاثير المهارات والخبرات، واستخدم التحليل النسبي.	كلما زادت المهارة والخبرة كلما زادت القدرة على التعامل مع حالة التدقيق الصعبة. وان العلاقة مرتبطة بالمهارة والخبرة بشكل رئيسي.

السنة	المؤلف	هدف الدراسة	المنهجية	أهم النتائج
1996	Simnett	بيان مدى تأثير الخبرة وصعوبة حالة التدقيق في رأي المدقق المهني في استراليا.	استخدم الباحث الأسلوب التجريبي في هذه الدراسة، وذلك عن طريق اختيار معلومات للموضوع (Subject) والنموذج (Model) من مستوى معلومات متدني (Low) ومستوى معلومات عالي (High)، وكان اختيار المعلومات لكل مستوى من مستويات المعلومات (المتدني والعالي) لنفس الشركة وكان لكل مستوى نسب مئوية تقيس مدى تأثير المعلومات على نفس الشركة ولأكثر من سنة.	من غير الممكن تصميم نموذج متضمن معلومات منتقاة ومعلومات متقدمة يبين أثر المعلومات المنتقاة والمتقدمة لأن اختيار المعلومات للنموذج مكون من مشاهدة فردية واحدة فقط. ويوجد تفاعل وتداخل كبير بين كم المعلومات المنتقاة والمعلومات المتقدمة بحيث أن هذه المعلومات قد أثرت ايجابيا في إعطاء المدقق لرأية المهني.
2000	Chung and Monroe	الفحص في مدى تأثير خبرة التدقيق وصعوبة الحالة المدققة على تقييم الخطر الرقابي، وكذلك فحص فيما إذا كان تأثير (إطار الدقة والسرية) متجانس من خلال عرض متزامن للمعلومات	استخدم الباحث الأسلوب التجريبي في هذه الدراسة وكانت عينة الدراسة (98) مدقق تم اختيارهم من خلال اجتماع المدققين في مؤتمر للمدققين والمحاسبين المتخصصين في استراليا، وعرض الباحث هنا حالة تدقيق على العينة المشاركة بالدراسة، واعتمد على الخبرة في التدقيق وقاس خبرة المدقق بالأشهر.	هناك علاقة إيجابية بين السرية وخبرة التدقيق، فالسرية تزداد بخبرة التدقيق، وهناك علاقة سلبية بين السرية وصعوبة الحالة المدققة على تقييم الخطر الرقابي، فالسرية تقل عندما تزيد صعوبة الحالة المدققة.
2001	Chung and Monroe	البحث في مدى تأثير الجنس وصعوبة الحالة المدققة على الحكم بالتدقيق	استخدم الباحث في هذه الدراسة الأسلوب التجريبي، حيث كانت عينة الدراسة مكونه من (101) من الذكور و (58) من الأناث، وصنف حالة التدقيق إلى صعبة وسهلة	الجنس ليس له أثر رئيسي على حكم التدقيق وذلك كمتغيرات مستقلة، إضافة إلى أن صعوبة الحالة المدققة ليس لها أثر على حكم التدقيق.
2002	Tan and Mak	بيان مدى تأثير درجة صعوبة حالة التدقيق على رأي المدقق المهني من خلال المساءلة والمعرفة.	استخدم الباحث الأسلوب الشبه التجريبي في دراسة العلاقة بين درجة الصعوبة في حالة التدقيق ورأي المدقق المهني من خلال تأثير كلا من المساءلة والمعرفة.	العلاقة طردية بين رأي المدقق المهني ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق إذا كان هناك معرفة عالية ومساءلة عالية.
2003	غرايبة	بينت أهمية التغيرات والتطورات الأخيرة التي شهدتها السنوات الأخيرة من دور وحجم المسؤولية القانونية الملقاة على عاتق مدقق الحسابات في ظل تزايد حوادث الغش والتلاعب والاحتيال. ومعرفة تأثير العوامل المتعلقة بمكتب التدقيق (حجم المكتب، والخبرة، والارتباط مع الشركات العالمية)و	صمم الباحث في هذه الدراسة استبانة تم توزيعها على مدققي الحسابات المرخصين والممارسين لمهنة التدقيق من مختلف الفئات (أ، ب، ج) في الأردن، وكانت عينة الدراسة هي (88) مدققا من المدققين المرخصين والممارسين لمهنة التدقيق في الأردن، واستخدم الأسلوب الوصفي والكمي للبيانات.	ليس للخبرة أثر في استخدام الإجراءات التحليلية، كما بينت نتائج هذه الدراسة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين ارتباط مكتب التدقيق مع مكاتب دولية على استخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق.
2003	الطاهات	تقييم الإجراءات التحليلية للقوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات في الأردن.	تكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات القانونين الأردنيين (فئة أ) وشملت عينة الدراسة (250) مدققا وتشكل ما نسبته (55.6%) من مجتمع الدراسة، واستخدم الأسلوب الوصفي والكمي للبيانات.	وجود أثر لخبرة المدقق على أداء الإجراءات التحليلية، واعتماد المدقق على نتائج الاختبارات التحليلية يعتمد على متانة نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي للمنشاة ،

4-3 فرضيات الدراسة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة واستنادا إلى أسئلة الدراسة فإن الباحث يطرح الفرضيات التالية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية وبين خبرته العملية.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية وبين خبرته العملية ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

4-1 المقدمة:

إن منهجية الدراسة اعتمدت الأسلوب التجريبي حيث أن هذا الأسلوب له فوائد كثيرة منها أنه يعطي نتائج أفضل بكثير من الأنواع الأخرى من أشكال البحث العلمي وخصوصا لمثل هذا النوع من الدراسات حيث أن من شروطه تقسيم مجتمع الدراسة إلى مجموعات متكافئة ومتساوية وهذه المجموعات لكل واحدة منها نفس الخصائص ومن ثم تستخدم العشوائية لكل مجموعة، ولهذا المنهج من مناهج البحث العلمي أيضا مشاكل ومنها، أن العشوائية صعب تطبيقها حيث يحتاج إلى مصاريف كثيرة وكذلك وقت وجهد كبير. وكذلك من مشاكلها بأنها تؤدي إلى التمييز والحرمان من المشاركة في التجربة العلمية أو البحثية ولذلك سوف يقوم الباحث هنا باستخدام الأسلوب الشبه التجريبي (Quasi– Experimental Design) ومن شروطه أن المجموعات غير متكافئة ولا يوجد عشوائية والمجموعة الواحدة لها خصائص متشابهة. ومن أفضل الأساليب لإيجاد العلاقات السببية والتأثيرية بين المتغيرات (Cause-and-Effect) هو استخدام الأسلوب التجريبي في البحث العلمي، وهو النوع الوحيد من أنواع البحث العلمي الذي يسمح بشكل مباشر التفاعل بين المتغيرات للعلاقات السببية والتأثيرية.وهذه الميزات للأسلوب التجريبي في البحث العلمي وكذلك غيرها من الميزات قام بذكرها وتأيدها كثير من أفضل الباحثين في العالم ومنهم (Weigel, 1987; Hessing, 1988; Ellfers, 1992; Worsham, 1996).

أثبت (Brooks and Doobs, 1990) بان الأسلوب التجريبي في البحث العلمي هو أفضل أسلوب يمكن الباحث من عمل رقابة وسيطرة على المتغيرات المستقلة من

غيره من أساليب البحث العلمي، لذلك يسمح بتوضيح أبعاد الدراسة وخصوصاً في العلاقات السببية وبالتالي أثبات فرضيات الدراسة بطريقة أفضل.

وقام الباحث في هذه الدراسة بتقسيم عينة الدراسة الى أربع مجموعات حسب خبرتهم العملية وهي (5) سنوات فما دون، (6-10) سنوات، (11-15) سنة، و (16) سنة فأكثر. ومن ثم عرض ثلاث حالات تدقيق حسب درجة التعقيد (سهلة ومتوسطة وصعبة) على هذه المجموعات وذلك لإعطاء رأيهم المهني في كل حالة من الحالات المطروحة في أداة الدراسة.

2-4 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين المزاوليين للمهنة، وذلك من واقع سجلات جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين وجد بأن عدد المدققين المرخصين والمسجلين لدى الجمعية بلغ (475), حيث بلغ عدد المحاسبين الممارسين للمهنة بعد استثناء المدققين الموقوفين عن العمل وكذلك المعلقة عضويتهم (319)[1] مدقق حسابات.

3-4 عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (65) مدقق حسابات ممارس لمهنة التدقيق في الأردن تم اختيارها بشكل عشوائي من مجتمع الدراسة, وبعد التأكد من صدق وثبات أداة القياس (الاستبانة) تم توزيعها على عينة الدراسة, علما بأن عملية توزيع واسترداد الاستبانات تمت بالأسلوب الشخصي (باليد) وليس عن طريق البريد. وقد قام الباحث بالتنسيق مع رئيس جمعية مدققي الحسابات الأردنيين لتوزيع الاستبانة على المدققين خلال الاجتماع السنوي لهم والذي تعقده الجمعية. حيث حصل الباحث على موافقة رئيس

---

(1) تم الحصول على هذه المعلومات بناءا على طلب مقدم إلى جمعية مدققي الحسابات الأردنيين في العام 2006.

الجمعية, وتم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المختارة بشكل عشوائي خلال الاجتماع السنوي لهم في نهاية عام 2006 لضمان تعبئتها بالشكل السليم.

بعد القيام بجمع الاستبانات الموزعة على المدققيين استطاع الباحث أن يسترد (65) استبانه من اصل (65) تم توزيعها وبنسبة استرجاع بلغت (100%), وبعد تدقيق الاستبانات لأغراض التحليل تبين أن ثمانية منها غير مقبولة لأغراض التحليل وفيها حالات تدقيق لم يتم الإجابة عليها من قبل العينة (اعتذروا عن أكمال تعبئة الأستبانة) وعلية فقد كان عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل (57) استبانه، علماً بأن المدققين اللذين شاركوا في تحكيم أداة الدراسة لم يشاركوا في العينة.

4-4 وحدة التحليل:

يقصد بوحدة التحليل هي الفئة المستهدفة في الدراسة، ووحدة التحليل في هذه الدراسة هي مدققي الحسابات الممارسين لمهنة التدقيق في الأردن.

5-4 طرق جمع البيانات:

لقد تم الاعتماد على مصدرين هامين في هذه الدراسة للحصول على البيانات اللازمة لأغراض هذه الدراسة وهما:

1-5-4 المصادر الثانوية:

تم الحصول على البيانات الثانوية من خلال الرجوع للكتب العلمية، والمقالات، والدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة، والتي توضح المفاهيم الأساسية للتدقيق ورأي المدقق المهني حول عدالة القوائم المالية، وكذلك خبرة المدقق وصعوبة الحالة المدققة.

2-5-4 المصادر الأولية:

استخدم الباحث الاستبانة (ملحق رقم 1) كوسيلة رئيسية لجمع البيانات الأولية حيث تم إعدادها بعد استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث تضمنت

الاستبانة حالات تدقيق عملية وحقيقية من بعض الشركات في الأردن ولم يتم ذكر أسماء هذه الشركات لغايات الحفاظ على سرية معلومات هذه الشركات.

6-4 مراحل تطوير أداة الدراسة (الاستبانة):

مرت عملية تطوير الاستبانة بعدة مراحل حتى وصلت إلى شكلها النهائي (ملحق رقم 1) الذي تم اعتماده واستخدامه في هذه الدراسة، وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى:

لقد تم تقسيم حالات التدقيق إلى صعبة ومتوسطه وسهلة من قبل مدققين مختصين وذوي كفاءة عالية في هذا المجال وكذلك اساتذة جامعة مختصين في التدقيق، وذلك بهدف معرفة تأثير الخبرة ودرجة صعوبة (سهلة، متوسطة، صعبة) حالة التدقيق في رأي المدقق المهني حول عدالة القوائم المالية.

المرحلة الثانية:

تم عرض الاستبانة بشكلها الأولي على لجنة التحكيم فكانوا من اعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك ومن مدققين حسابات قانونيين ولهم مكاتب تدقيق دولية، وتم الرجوع الى بعض الشركات في بعض الحالات للتأكد من درجة الصعوبة (سهلة، متوسطة، صعبة) في حالة التدقيق.

ومن خلال المراحل السابقة تم تعديل بعض النقاط التي كان فيها عدم وضوح بالعبارات وكذلك اعادة صياغة في بعضها الاخر بحيث تصبح مفهومة لأفراد عينة الدراسة. حتى خرجت بشكلها النهائي (ملحق رقم 1) والذي يحوي على الأجزاء التالية:

الجزء الأول: وشمل هذا الجزء المتغيرات الديموغرافية (المستقلة) وهي المؤهل العلمي، التخصص، نوع الأجازة المهنية، الخبرة العملية لمهنة التدقيق، الجنس، العمر.

الجزء الثاني: وشمل هذا الجزء على اربع حالات تدقيق، الأولى سهلة والثانية متوسطة الصعوبة والثالثة والرابعة صعبتان وذلك حسب رأي لجنة التحكيم، وتم طرح الأسئلة التالية على كل حالة من الحالات الأربعة للإجابة عليها من قبل أفراد عينة الدراسة :

1. السؤال الأول: هل الأدلة المتوفرة في حالة التدقيق كافية لإبداء الرأي المهني ؟ (نعم، لا).
2. السؤال الثاني: ماذا تصنف حالة التدقيق من حيث درجة الصعوبة؟ (سهلة، متوسطة، صعبة).
3. السؤال الثالث ويتعلق فيما إذا كان هناك حاجة لإعطاء الرأي المهني، وما هو نوع هذا الرأي المهني.

7-4 الاختبارات الخاصة بأداة القياس (الاستبانة)

1-7-4 صدق الأداة (Instrument Validity):

قد تم التأكد من صدق محتوى أداة القياس (الاستبانة) والمستخدمة في هذه الدراسة، حيث تم عرضها على لجنة من المحكمين فمنهم من أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك ومنهم مدققين حسابات في مكاتب تدقيق حسابات دولية، للتأكد من تغطية الأداة لجوانب الموضوع الأساسية والوضوح وسلامة صياغتها ومحتوياتها. وقد تم اختيار حالات التدقيق الأربع التي تضمنها الجزء الثاني من الاستبانة بناءاً على درجة صعوبة كل منها وذلك بالاستعانة بآراء المحكمين للمساعدة في تحديد درجة صعوبة كل منها، وللتأكد من صدق أداة القياس.

2-7-4 ثبات الأداة(Instrument Reliability):

من أجل التحقق من ثبات الأداة المستخدمة في الدراسة، فقد قام الباحث بقياس ثبات الأداة لغايات التحقق من مقدار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة وذلك باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لإجابات عينة الدراسة التي تم الحصول عليها وذلك باستخدام الأسلوب التجريبي, بعد توزيع الاستبانة عليهم أثناء الاجتماع السنوي الذي عقد في جمعية مدققي الحسابات الأردنيين في نهاية عام 2006. بلغ معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لأداة الدراسة 72.3% وهو أعلى من القيمة المقبولة كحد أدنى للاتساق الداخلي والتي تقدر ب 65% (Coake and Steed, 2001).

4-8 قياس المتغيرات

4-8-1 قياس المتغيرات الديموغرافية (المستقلة):

1. **المؤهل العلمي**: الدرجة الدنيا المطلوبة لمدقق الحسابات هي بكالوريس، فتم قياس هذا المتغير باختيار نوع المؤهل العلمي الحاصل عليه المدقق (بكالوريس، ماجستير، دكتوراه).

2. **التخصص العلمي**: عند مراجعة مجتمع الدراسة وكذلك بالرجوع الى جمعية مدققي الحسابات الأردنية تبين بان انواع التخصصات العلمية للمدققين تنحصر فقط في تخصص المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية والعلوم الادارية (الادارة)، وكان عدد المدققين (مجتمع الدراسة) الحاصلين على تخصص المحاسبة هو أعلى نسبة من المدققين ويليه تخصص العلوم المالية والمصرفية وأخيراً وبنسبة قليلة جداً تخصص العلوم الادارية، ويشترط بالتخصصات (العلوم المالية والمصرفية) و(الادارة) وغيرها من تخصصات كلية الأقتصاد والعلوم الادارية (كلية التجارة) أن يكون حاصل من يتقدم الى أجازة مهنة التدقيق ان يكون حاصلاً على مواد اساسية في تخصص المحاسبة مثل المحاسبة المالية ومبادئ المحاسبة والتدقيق ومحاسبة التكاليف ومحاسبة الشركات وغيرها من المواد. لذلك تم قياس هذا المتغير بالتخصصات (المحاسبة، العلوم المالية والمصرفية، العلوم الادارية).

3. **الأجازة المهنية للمدقق**: بعد مراجعة مجتمع الدراسة وكذلك المنتسبين في جمعية مدققي الحسابات الاردنية فتبين بأن الممارسين لمهنة التدقيق في الاردن، اما ان يكون حاصل الأجازة الأردنية او الأمريكية أو البريطانية أو الفرنسية أو أكثر من أجازة، والأغلبية من مجتمع الدراسة حاصلين على الأجازة الأردنية ويليها الأمريكية ومن ثم وبنسبة قليلة الفرنسية والبريطانية. لذلك تم قياس هذا المتغير بالأجازات المهنية الحاصل عليها مدقق الحسابات حسب التالي:

أ. الأجازة الأردنية (Jordanian Certified Public Accountant "JCPA").

ب. الأجازة الأمريكية (Certified Public Accountant "CPA").

ج. أجازة أخرى، بريطانية او فرنسية (Chartered Accountant "CA").

د. JCPA + CPA

هـ. JCPA + CA

4. **الخبرة العملية لمهنة التدقيق:** تم تصنيف هذا المتغير إلى (4) مستويات وهي:

أ. (5) سنوات فما دون.

ب. (6- 10) سنوات.

ج. (11- 15) سنة.

د. (16) سنة فأكثر.

حيث تم قياس هذا المتغير في الأربع مستويات أعلاه لما لهذا المتغير من أهمية في هذه الدراسة (فرضيات الدراسة) حيث تم تصنيفه الى هذه المستويات لكي تتضح عملية الفروقات بشكل أفضل وأدق حسب رأي المحكمين في أداة الدراسة (الاستبانة).

5. **الجنس:** تم قياس هذا المتغير فيما إذا كان ذكر أو أنثى.

6. **العمر:** تم قياس هذا المتغير حسب الفئات العمرية الموضحة في أداة الدراسة (ملحق رقم 1) حسب رأي المحكمين في أداة الدراسة (الاستبانة).

4-8-2 قياس المتغيرات التابعة:

تم قياس كلاً من مدى تأثير خبرة المدقق في رأيه المهني حول عدالة القوائم المالية ومدى تأثير درجة الصعوبة في حالة التدقيق في رأي المدقق المهني حول عدالة القوائم المالية ومدى تأثير خبرة المدقق ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق معاً في رأي المدقق المهني حول عدالة القوائم المالية من خلال طرح أربع حالات تدقيق وكل حالة تضمنت ثلاثة اسئلة متشابهة للأربع حالات، فالسؤال الأول قاس كفاية الأدلة المتوفرة في حالة التدقيق المطروحة لأعطاء الرأي المهني، والسؤال الثاني قاس تصنيف درجة الصعوبة في حالة التدقيق (سهلة ، متوسطة ، صعبة) ، والسؤال الثالث قاس فيما اذا كان هناك حاجة لأعطاء رأي مهني او لا وما هو نوع هذا الرأي المهني لحالة التدقيق المطروحة.

4-9- الأساليب الإحصائية:

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية في هذه الدراسة وهي التكرارات والنسب المئوية واختبار كرونباخ ألفا (معامل الاتساق الداخلي) وكذلك اختبار مربع كاي (Pearson Chi –Square).

ولإيجاد قوة العلاقة بين المتغيرات تم استخدام معامل الارتباط (Contingency coefficient)، حيث إذا كانت قيمته موجبة فيدل ذلك على إن العلاقة بين المتغيرات هي علاقة طردية، وأما أذا كانت قيمته سالبة فيدل ذلك على أن العلاقة بين المتغيرات هي علاقة عكسية، وقوة العلاقة تزداد كلما زادت قيمته عن (0.00) وحتى تصل إلى أقصى قوى لها وتكون قيمته (1.00).

الفصل الخامس

تحليل ومناقشة النتائج

5-1 مقدمــة

يتضمن هذا الفصل عرضاً وتحليلاً للنتائج الميدانية ومناقشتها في إطار أهداف الدراسة وفرضياتها، حيث يشتمل هذا الجزء على وصف للخصائص الديمغرافية (المستقلة) لعينة الدراسة، وتحليل أسئلة وفرضيات الدراسة ومناقشتها وكذلك اختبار الفرضيات التي تم صياغتها في هذه الدراسة.

5-2 وصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

قام الباحث باختيار مجموعة من المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة وذلك بهدف التعرف على بعض الحقائق الأساسية المتعلقة بهذه العينة ومن أجل تكوين صورة واضحة عن الأفراد المشاركين في هذه الدراسة، وكذلك لمعرفة اثر بعض هذه العوامل الديمغرافية على إعطاء رأي مهني من قبل إفراد عينة الدراسة (مدققي الحسابات) حيث اشتملت المتغيرات الديمغرافية (المستقلة) على المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الإجازة المهنية، الخبرة العملية، الجنس، والعمر.

يبين الجدول (5 – 1) خصائص أفراد العينة الديمغرافية حيث تشير النتائج الواردة فيه إلى أن نسبة أفراد العينة الذين يحملون درجة البكالوريوس قد بلغت (75.4%) من أفراد عينة الدراسة في حين أن نسبة ممن يحملون درجة الماجستير قد بلغت (17.6%) من أفراد العينة، ونسبة من يحملون درجة الدكتوراه قد بلغت (7%) من إجمالي عينة الدراسة.

أما عن توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي، فيشير الجدول (5 – 1) الى أن ما نسبة من هم حاصلين على تخصص المحاسبة قد بلغت (75.4%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، بينما نسبة من هم حاصلين على تخصص العلوم المالية والمصرفية قد بلغت (17.5%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وفي حين أن نسبة من هم حاصلين على تخصص العلوم الإدارية قد بلغت (7%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

جدول (5 – 1) الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة (ن = 57)

المتغير		التكرار	النسبة المئوية (%)
المؤهل العلمي	بكالوريوس	43	%75.4
	ماجستير	10	%17.6
	دكتوراه	4	%7.0
	المجموع	57	%100
التخصص العلمي	محاسبة	43	%75.4
	علوم مالية ومصرفية	10	%17.5
	علوم إدارية	4	%7.0
	المجموع	57	%100
الإجازة المهنية	JCPA	32	%56.1
	CPA	7	%12.3
	C.A	1	%1.8
	JCPA + CPA	14	%24.6
	JCPA + CA	3	%5.3
	المجموع	57	%100
الخبرة العملية	(5) سنوات فما دون	13	%22.8
	(6 – 10) سنوات	15	%26.3
	(11 – 15) سنة	13	%22.8
	(16) سنة فأكثر	16	%28.1
	المجموع	57	%100
الجنس	ذكر	53	%93
	أنثى	4	%7

	المجموع	57	%100
العمر	(30) سنة فأقل	6	%10.5
	(31 – 40) سنة	24	%42.1
	(41 – 50) سنة	17	%29.8
	(50) سنة فأكثر	10	%17.5
	المجموع	57	%100

تدل النتيجة السابقة على أن أعلى نسبة للممارسين لمهنة التدقيق في الأردن كان تخصصهم هو المحاسبة وبنسبة مئوية قد بلغت (75.4%) وأقل نسبة في عينة الدراسة للممارسين لمهنة التدقيق في الأردن كان تخصصهم هو العلوم الإدارية وبنسبة قليلة جداً في عينة الدراسة قد بلغت (7%)، وذلك عائد إلى أن مهنة التدقيق تتطلب ممن يمارسها قاعدة قوية في المحاسبة، وكذلك شرط التقدم لامتحان (CPA) أن يكون المتقدم قد أنهى درجة البكالوريوس في المحاسبة بـ (132) ساعة معتمدة "AICPA".

أما عن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الإجازة المهنية، فيشير الجدول (5 – 1) إلى أن نسبة الحاصلين على الإجازة الأردنية لمهنة التدقيق (JCPA) قد بلغت (56.1%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، بينما نسبة من هم حاصلين على الإجازة الأمريكية لمهنة التدقيق (CPA) قد بلغت (12.3%) من أجمالي أفراد عينة الدراسة، وأن نسبة من هم حاصلين على إجازة أخرى لمهنة التدقيق "الفرنسية أو البريطانية" (CA)، قد بلغت (1.8%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، بينما نسبة من هم حاصلين على الإجازة الأردنية الأمريكية لمهنة التدقيق (JCPA + CPA) وقد بلغت (24.6%)، من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وأن نسبة من هم حاصلين على الإجازة الأردنية وإجازة أخرى "بريطانية أو فرنسية" (CA)، قد بلغت (5.3%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

تشير النتيجة السابقة على أن أعلى نسبة مدققين ممارسين لمهنة التدقيق في الأردن هم من الحاصلين على الإجازة الأردنية (JCPA)، وأعلى نسبة قد بلغت (56.1%)، بينما أدنى نسبة للمدققين الممارسين لمهنة التدقيق في الأردن هم من الحاصلين على إجازة أخرى "بريطانية أو فرنسية" (CA)، وبأدنى نسبة قد بلغت (1.8%)، من إجمالي أفراد عينة الدراسة، ولعل ذلك يعود إلى أمكانية تقديم الامتحان أكثر من مرة في الأردن (الحصول

على الإجازة الأردنية) وكذلك تقديمه على أجزاء، وأيضاً أن تكاليف تقديم الامتحان في الأردن أقل بكثير من تكاليف الامتحانات الأخرى.

وفيما يتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة العملية، فيشير الجدول (5-1)، إلى أن نسبة المدققين الممارسين لمهنة التدقيق في الأردن وكانت خبرتهم العملية (5) سنوات فما دون قد بلغت (22.8%)، من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وفي حين أن نسبة من كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (6-10) سنوات بلغت (26.3%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، بينما بلغت نسبة من كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (11-15) سنة (22.8%)، من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وفي حين أن نسبة من كانت خبرتهم العملية (16) سنة فأكثر قد بلغت (28.1%)، من إجمالي أفراد عينة الدراسة. وتشير هذه النتيجة إلى أن معظم أفراد عينة الدراسة يمتلكوا خبرات عالية نسبياً في مهنة التدقيق.

أما بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس, فتشير النتائج في الجدول (5-1) إلى أن نسبة الذكور قد بلغت (93%)، في حين أن نسبة الإناث قد بلغت (7%)، من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وذلك يدل على أن الإقبال على ممارسة مهنة التدقيق هم من الذكور وذلك لأن مهنة تدقيق الحسابات تتطلب أعمال ومتاعب قد لا تتحملها المرأة.

وأخيراً, وفيما يتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر، فيشير الجدول (5 - 1)، إلى أن نسبة الممارسين لمهنة التدقيق في الأردن والذين كانت أعمارهم (30) سنة فما دون قد بلغت (10.5%)، بينما نسبة من تتراوح أعمارهم (31-40) سنة كانت (42.1%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وفي حين أن من كانت أعمارهم تتراوح (41-50) سنة قد بلغت نسبة (29.8%)، وأن من كانت أعمارهم أكثر من (50) سنة قد بلغت بنسبه (17.5%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

تدل النتيجة السابقة إلى أن أعلى نسبة للممارسين لمهنة التدقيق هم من الفئة العمرية المتوسطة التي تتراوح (31-40) سنة وبأعلى نسبة قد بلغت (42.1%)، بينما أدنى نسبة للممارسين لمهنة التدقيق قد كانت للفئة العمرية أقل من (30) سنة وبأدنى نسبة بلغت

(10.5%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، مما يدل على أن متوسط أعمار أفراد عينة الدراسة عالية نسبياً.

5-3 تحليل ومناقشة أسئلة الدراسة وفرضياتها

5-3-1 مقدمــة

يتضمن هذا الجزء على تحليل ومناقشة أسئلة الدراسة, واختبار الفرضيات التي تم صياغتها بناءً على هذه التساؤلات والإطار النظري للدراسة، وقد تم تحليل البيانات ومعالجتها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية المعروف (SPSS)، وقد استخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية لمعالجة البيانات. وكذلك تم استخدم كا2 (Pearson Chi – Square) لتحليل البيانات الناتجة عن إجابة أفراد عينة الدراسة على حالات التدقيق الأربع المطروحة في أداة الدراسة (الاستبانة). وقد اختلفت حالات التدقيق الأربع من حيث درجة الصعوبة, وتوفر الأدلة لإبداء رأي مهني, وكذلك نوع الرأي المهني وذلك بناءاً على أراء لجنة التحكيم وبعض المدققين اللذين لهم خبرة واسعة في تدقيق الحسابات. هذا وقد قام الباحث بطرح الأسئلة التالية في كل حالة:

- السؤال الأول: هل الأدلة المتوفرة في هذه الحالة كافية لإبداء الرأي المهني؟ (نعم، لا).
- السؤال الثاني:ماذا تصنف هذه الحالة حسب درجة الصعوبة؟ (سهلة، متوسطة، صعبة).
- السؤال الثالث:هل يوجد حاجة لإعطاء الرأي المهني؟ (نعم ، لا).
- السؤال الرابع:إذا كانت الإجابة على السؤال الثالث بنعم، ما هو نوع هذا الرأي المهني؟ (نظيف، متحفظ، معاكس"سلبي"، الامتناع عن ابداء الرأي).

أ- حالة التدقيق الأولى:

وقد تضمنت على حالة تدقيق تم تصنيفها بأنها حالة سهله, وهناك أدلة كافية لإبداء الرأي المهني, وانه يوجد ضرورة لإعطاء رأي مهني في هذه الحالة, وان نوع الرأي المهني هو متحفظ "حسب رأي لجنة التحكيم".

ب- حالة التدقيق الثانية:

وقد تضمنت على حالة تدقيق تم تصنيفها بأنها حالة متوسطة الصعوبة, وهناك أدلة كافية لإبداء الرأي المهني, وانه يوجد ضرورة لإعطاء رأي مهني في هذه الحالة, وان نوع الرأي المهني هو متحفظ وذلك بناءاً على رأي لجنة التحكيم.

ج- حالة التدقيق الثالثة:

وقد تضمنت على حالة تدقيق تم تصنيفها بأنها حالة صعبة, وان الأدلة المتوفرة في هذه الحالة غير كافية لإبداء الرأي المهني, وانه لا يوجد ضرورة لإعطاء رأي مهني في هذه الحالة حسب رأي لجنة التحكيم.

د- حالة التدقيق الرابعة:

وقد تضمنت على حالة تدقيق تم تصنيفها بأنها حالة صعبة, وهناك أدلة كافية لإبداء الرأي المهني, وانه يوجد ضرورة لإعطاء رأي مهني في هذه الحالة, وان نوع الرأي المهني هو سلبي (معاكس), وذلك بناءا على آراء لجنة التحكيم وبعض المدققين اللذين لهم خبرة واسعة في تدقيق الحسابات.

5 – 3 – 2 التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة:

يبين الجدول (5 – 2) التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول كفاية الأدلة، التصنيف، الحاجة لإعطاء الرأي المهني ونوع الرأي المهني لحالات التدقيق الأربعة.

جدول (5 – 2): التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول كفاية الأدلة، التصنيف، الحاجة لإعطاء الرأي المهني ونوع الرأي المهني لحالات التدقيق الأربع (ن = 57)

الحالة	الأولى		الثانية		الثالثة		الرابعة	
الأدلة:	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
1- كافية	53	93	42	73.7	26	45.6	57	100
2- غير كافية	4	7	15	26.3	31	54.4	0	0
تصنيف الحالة:								
1- سهلة	50	87.7	0	0	0	0	21	36.8
2- متوسطة الصعوبة	5	8.8	47	82.5	2	3.5	3	5.3
3- صعبة	2	3.5	10	17.5	55	96.5	33	57.9
الحاجة لإعطاء راي مهني:								
1- نعم	53	93	52	91.2	29	50.9	57	100
2- لا	4	7	5	8.8	28	49.1	0	0
نوع الراي:								
1- نظيف	0	0	0	0	0	0	4	7
2- متحفظ	52	91.2	42	73.7	0	0	20	35.1
3- معاكس (سلبي)	1	1.8	10	17.5	18	31.6	28	49.1
4- الامتناع عن ابداء الراي	0	0	0	0	11	19.3	5	8.8

يشير الجدول (5 – 2) إلى أن عدد الأفراد من عينة الدراسة الذين أجابوا بأن الأدلة المتوفرة في حالة التدقيق الأولى المطروحة في الاستبانة كافية لإبداء الرأي المهني هو (53) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (93%)، بينما عدد الأفراد الذين أجابوا بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة غير كافية لإبداء الرأي المهني هو (4) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (7%)، وكذلك يبين الجدول (5 – 2) بأن عدد الأفراد الذين صنفوا

هذه الحالة بأنها سهلة هو (50) وبنسبة (87.7%)، وعدد الأفراد الذين صنفوا هذه الحالة بأنها متوسطة الصعوبة هو (5) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (8.8%)، وعدد الأفراد الذين أجابوا بأن هذه الحالة هي صعبة هو (2) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (3.5%). ويتبين من الجدول (5 – 2) بأن عدد الأفراد الذين أجابوا بأنه يوجد حاجة لإعطاء رأي مهني (نعم) هو (53) من إجمالي عينة الدراسة ونسبة (93%) ومنهم من أجاب بأن نوع الرأي هو متحفظ (52) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (91.2%) وهو الإجابة الصحيحة، ومنهم واحد أجاب بأن نوع الرأي هو (سلبي) وبنسبة (1.8%). ويلاحظ هنا أن معظم أفراد عينة الدراسة قد أعطوا الإجابة الصحيحة على هذه الحالة حيث أن الأدلة كافية لإبداء الرأي المهني، وكذلك قاموا بتصنيفها تصنيفاً صحيحاً كونها حالة سهلة.

أما بخصوص حالة التدقيق الثانية وهي متوسطة الصعوبة والأدلة المتوفرة بها كافية لإبداء الرأي المهني وكذلك يوجد حاجة لإعطاء الرأي المهني وهو متحفظ وذلك بناءا على رأي المحكمين، فيتبين من الجدول (5 – 2) بأن عدد الأفراد الذين أجابوا بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة كافية لإبداء الرأي المهني هو (42) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (73.7%)، وعدد الأفراد الذين أجابوا بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة غير كافية لإبداء الرأي المهني هو (15) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (26.3%)، ويتبين من الجدول (5 – 2) بأن عدد الأفراد الذين صنفوا هذه الحالة بأنها متوسطة الصعوبة هو (47) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (82.5%)، بينما عدد الأفراد الذين صنفوا هذه الحالة بأنها صعبة هو (10) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (17.5%)، وعدد الأفراد الذين صنفوا هذه الحالة بأنها سهلة هو لا شيء، ويشير الجدول (5 – 2)، إلى أن عدد الأفراد الذين أجابوا بأنه يوجد حاجة لإعطاء رأي مهني هو (52) وبنسبة (91.2%)، وان (42) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (73.7%) أجابوا بأن نوع الرأي المهني في هذه الحالة هو (متحفظاً)، وهو الرأي الصحيح في هذه الحالة، بينما (10) من إجمالي أفراد عينة وبنسبة (17.5%)، أجابوا بأن نوع الرأي المهني لهذه الحالة هو (سلبي). وتشير هذه النتيجة إلى أن معظم أفراد عينة الدراسة قد أعطوا الإجابة الصحيحة ولكن ليس بالدقة والعناية المهنية التي بذلوها في الحالة الأولى.

وفيما يخص حالة التدقيق الثالثة وهي صعبة والأدلة المتوفرة في هذه الحالة غير كافية لإبداء الرأي المهني ولا يوجد حاجة لإعطاء الرأي المهني وذلك بناءا على رأي المحكمين، فيتبين من الجدول (5 – 2)، بأن عدد الأفراد الذين أجابوا بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة غير كافية هو (31) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (54.4%)، بينما عدد الأفراد الذين أجابوا بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة كافية هو (26) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (45.6%)، وفيما يخص تصنيف درجة الصعوبة في هذه الحالة، فيتبين من الجدول (5 – 2)، بأن عدد الأفراد الذين صنفوا بأن هذه الحالة سهلة هو لا أحد، بينما عدد الأفراد الذين صنفوا هذه الحالة بأنها متوسطة الصعوبة هو (2) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (3.5%)، وعدد الأفراد الذين صنفوا هذه الحالة بأنها صعبة هو (55) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (96.5%)، ويتبين من الجدول (5 – 2) بأن عدد الأفراد الذين أجابوا بأنه يوجد حاجة لإعطاء رأي مهني لهذه الحالة هو (29) وبنسبة (50.9%)، وان (18) من إجمالي أفراد عينة الدراسة أجابوا بأن نوع الرأي المهني لهذه الحالة (سلبي) وبنسبة (31.6%)، وان (11) منهم وبنسبة (19.3%) أجابوا بأن نوع هذا الرأي هو (الامتناع عن أبداء الرأي)، بينما عدد الأفراد الذين أجابوا بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة غير كافية ولا يوجد حاجة لإعطاء رأي فيها هو (28) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (49.1%). وتشير النتيجة هنا إلى انه كلما زادت صعوبة الحالة وعدم توفر الأدلة الكافية لإعطاء رأي مهني كلما زادت العناية المهنية المبذولة من قبل أفراد عينة الدراسة.

وأخيرا ولاختبار فيما إذا كان هناك علاقة بين الخبرة وصعوبة حالة التدقيق تم عرض حالة التدقيق الرابعة وهي صعبة والأدلة المتوفرة في هذه الحالة كافية لإبداء الرأي هو سلبي (معاكسا) وذلك بناءا على رأي المحكمين، فيشير الجدول (5 – 2)، بأن جميع أفراد العينة أجابوا بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة كافية هو (57) وبنسبة (100%)، ويتبين من الجدول (5 – 2) بأن عدد الأفراد الذين صنفوا هذه الحالة بأنها سهلة هو (21) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (36.8%)، وعدد الأفراد الذين صنفوا هذه الحالة بأنها متوسطة الصعوبة هو (3) وبنسبة (5.3%)، بينما عدد الأفراد الذين صنفوا هذه الحالة بأنها صعبة هو (33) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (57.9%) وهي

الإجابة الصحيحة، ويتبين من الجدول (5 – 2) بان جميع أفراد عينة الدراسة أجابوا بأنه يوجد حاجة لإعطاء راي مهني وبنسبة (100%)، وان (4) من إجمالي أفراد عينة الدراسة أجابوا بأن نوع الراي المهني هو (نظيف) وبنسبة (7%)، وعدد الأفراد الذين أجابوا بأن نوع الرأي المهني لهذه الحالة هو (متحفظ) هو (20) وبنسبة (35.1%)، وعدد الأفراد الذين أجابوا بان نوع الرأي المهني لهذه الحالة هو (الامتناع عن أبداء الرأي) هو (5) وبنسبة (8.8%)، وعدد الأفراد الذين أجابوا بأن نوع الرأي المهني لهذه الحالة هو (سلبي) هو (28) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (49.1%) وهو الرأي الصحيح لهذه الحالة. ويلاحظ هنا أن معظم أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بان هناك أدلة كافية لإبداء رأي مهني, ولكن العديد منهم قد أعطى الإجابة الخاطئة فيما يتعلق بنوع الرأي المهني. وهذه النتيجة تشير إلى أن العديد من أفراد عينة الدراسة لم يبذلوا العناية المهنية الكافية لإبداء الراي المهني، حيث يظهر هنا وبشكل مبدئي اثر الخبرة وصعوبة حالة التدقيق في إبداء الرأي المهني في عدالة القوائم المالية للمنشأة، وكذلك فان هذه الحالة لها علاقة بالمعيار الدولي رقم (36) وهو معيار التدني في الأصول حيث لم يتم مراعاة هذا المعيار عند العديد من عينة الدراسة عندما قاموا بإبداء الرأي المهني مما يدل أيضاً على عدم الاطلاع ومراجعة ما هو مستجد من معايير أساسية ومفاهيم أساسية لمهنة التدقيق.

5 -3 – 3 العلاقة ما بين الخبرة والرأي المهني:

يتضمن هذا الجزء من الدراسة وصف لطبيعة العلاقة ما بين الخبرة والراي المهني لمدقق الحسابات عن طريق تحليل نتائج حالات التدقيق الأربع السابقة واختبار الفرضية الأولى والتي تنص على انه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية وبين خبرته العملية ".

حالة التدقيق الأولى:

وقد تضمنت على حالة تدقيق تم تصنيفها بأنها حالة سهله, وهناك أدلة كافية لإبداء الرأي المهني, وانه يوجد ضرورة لإعطاء راي مهني في هذه الحالة, وان نوع الرأي المهني هو متحفظ "حسب رأي لجنة التحكيم".

يبين الجدول (5 – 3) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني حول عدالة القوائم المالية حسب خبرتهم العملية للحالة الأولى, وكذلك اختبار الفرضية الأولى لحالة التدقيق الأولى والتي صنفت بأنها سهلة والأدلة كافية لإبداء الرأي المهني باستخدام مربع كاي (Pearson Chi –Square).

جدول (5 – 3): التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني حسب خبرتهم العملية للحالة الأولى وكذلك اختبار الفرضية بواسطة كا2 (Pearson Chi –Square)

الخبرة العملية الأدلة والراي المهني	(5) سنوات فما دون		(6 – 10) سنوات		(11 – 15) سنة		(16) سنة فأكثر		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
كافية	9	15.8	15	26.3	13	22.8	16	28.1	53	93
غير كافية	4	7	0	0	0	0	0	0	4	7
راي صحيح	8	14	15	26.3	13	22.8	16	28.1	52	91.2
راي غير صحيح	1	1.8	0	0	0	0	0	0	1	1.8

Chi –Square value	(14.560)
Contingency Coefficient	(0.451)
Asymp. Sig. (two – sided)	(0.002)
Approx. Sig.	(0.002)
df	(3)

ويشير الجدول أعلاه بأن عدد الأفراد الذين أجابوا بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة كافية هو (53) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (93%)، وعدد اللذين استطاعوا أن يتوصلوا إلى الراي المهني الصحيح قد بلغ (52) من إجمالي أفراد العينة وبنسبة (91.2%)، وكان توزيعهم حسب خبرتهم العملية كالآتي:

بلغ عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يبدوا الرأي المهني الصحيح هو (8) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (14%) ممن كانت خبرتهم العملية (5) سنوات فما دون. فيما

بلغ عدد الذين استطاعوا أن يبدوا الرأي المهني الصحيح هو (15) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (26.3%) ممن كانت خبرتهم العملية ما بين (6) سنوات و لغاية (10) سنوات.

أما من كانت خبرتهم العملية ما بين (11) سنة ولغاية (15) سنة، فقد بلغ عدد الذين استطاعوا أن يبدوا الرأي المهني الصحيح هو (13) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (22.8%).

ومن كانت خبرتهم العملية (16) سنة فأكثر، فقد بلغ عدد الذين استطاعوا أن يبدوا الرأي المهني الصحيح هو (16) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (28.1%).

يتبين من الجدول (5 – 3) كذلك بأن (4) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (7%) وخبرتهم العملية (5) سنوات فما دون لم يستطيعوا أن يتوصلوا الى الرأي المهني الصحيح في هذه الحالة.

يبين الجدول (5-3) كذلك بان عدد الذين أجابوا بان الأدلة المتوفرة في هذه الحالة غير كافية ولم يتوصلوا إلى الرأي الصحيح هو (4) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (7%) وجميعهم من كانت خبرتهم (5) سنوات فما دون وان عدد الذين أجابوا بان الأدلة المتوفرة في هذه الحالة كافية ولكن لم يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح هو (1) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (1.8%) وهو من أصحاب الخبرة (5) سنوات فما دون.

وتشير النتائج السابقة إلى أن عدد أفراد العينة الذين أعطوا رأي مهني صحيح ونسبة الموافقة على كفاية الأدلة (التي تمكن من إعطاء الرأي المهني الصحيح) تتزايد بتزايد سنوات الخبرة لهم.

ولاختبار الفرضية الأولى " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية وبين خبرته العملية " في هذه الحالة تم استخدام اختبار مربع كاي (Pearson Chi –Square) ، حيث تشير النتائج في الجدول (5-3) بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α =< 0.05) بين كفاية الأدلة المتوفرة والخبرة، حيث كانت قيمة مربع كاي (14.560)، وقيمة (P = 0.002)، وتشير النتائج أيضاً

إلى أن هناك علاقة إيجابية متوسطة القوة وبقيمة (0.451) بين الخبرة والرأي المهني بكفاية الأدلة. وكذلك معظم أفراد عينة الدراسة قد أعطوا الإجابة الصحيحة على هذه الحالة حيث أن الأدلة كافية لإبداء الرأي المهني، وذلك كون هذه الحالة سهلة (حسب رأي المحكمين) ولا تحتاج إلى كفاءة مهنية وخبرة عالية في هذا المجال.

حالة التدقيق الثانية:

وقد تضمنت على حالة تدقيق تم تصنيفها بانها حالة متوسطة الصعوبة, وهناك أدلة كافية لإبداء الرأي المهني, وانه يوجد ضرورة لإعطاء رأي مهني في هذه الحالة, وان نوع الرأي المهني هو متحفظ وذلك بناءا على رأي لجنة التحكيم.

يبين الجدول (5 – 4) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني حول عدالة القوائم المالية حسب خبرتهم العملية وكذلك اختبار الفرضية الأولى لحالة التدقيق الثانية باستخدام مربع كاي (Pearson Chi –Square).

حيث يشير الجدول (5 – 4) إلى أن عدد الأفراد الذين أجابوا بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة كافية هو (42) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (73.7%) وان عدد اللذين استطاعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح بلغ (40) من إجمالي أفراد العينة وبنسبة (70.2%)، حيث بلغ عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح هو (2) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (3.5%) وكانت خبرتهم العملية (5) سنوات فما دون، وفي حين بلغ عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح هو (10)من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (17.5) وكانت خبرتهم العملية خبرتهم تتراوح ما بين (6) إلى (10) سنوات.

جدول (5 – 4): التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني حسب خبرتهم العملية للحالة الثانية وكذلك اختبار الفرضية باستخدام كا2 (Pearson Chi –Square)

الخبرة العملية	(5) سنوات فما دون		(6 – 10) سنوات		(11 – 15) سنة		(16) سنة فأكثر		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
كافية	4	7	10	17.5	12	21.1	16	28.1	42	73.7
غير كافية	9	15.8	5	8.8	1	1.8	0	0	15	26.3
	13	22.8	15	26.3	13	22.8	16	28.1	57	100
راي صحيح	2	3.5	10	17.5	12	21.1	16	28.1	40	70.2
راي غير صحيح	2	3.5	-	-	-	-	-	-	2	3.5

Chi – square value	(23.458)
Contingency coefficient	(0.558)
Asymp. Sig. (two – sided)	(0.000)
Approx. sig	(0.000)
df	(3)

ويشير الجدول (5-4) بان عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح بلغ (12) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (21.1%) وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (11) إلى (15) سنوات، وفي حين أن عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح بلغ (16) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (28.1%) وهم ممن كانت خبرتهم العملية (16) سنة فأكثر.

ويشير الجدول (5 – 4) إلى ان عدد الأفراد الذين لم يستطيعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح وأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة غير كافية هو (15) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (26.3%)، وكان توزيعهم حسب خبرتهم العملية حسب الآتي:

- بلغ عدد الأفراد الذين لم يستطيعوا أن يتوصلوا الى الرأي المهني الصحيح (9) من إجمالي افراد عينة الدراسة وبنسبة (15.8%)، وهم ممن كانت خبرتهم العملية (5) سنوات فما دون.
- بلغ عدد الأفراد الذين لم يستطيعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح (5) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (8.8%)، وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (6) إلى (10) سنوات.

ويتبين من الجدول (5-4) بان عدد الأفراد الذين لم يستطيعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح وأفادوا بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة كافية بلغ (2) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (3.5%) وكليهما من أصحاب الخبرة (5) سنوات فما دون .

كما يشير الجدول (5 – 4) إلى أن نسبة الموافقة على كفاية الأدلة التي تم التوصل عن طريقها إلى الرأي المهني الصحيح تتزايد مع ارتفاع سنوات الخبرة للمدقق. وتشير هذه النتيجة إلى أن معظم أفراد عينة الدراسة قد أعطوا الإجابة الصحيحة ولكن ليس بالدقة والعناية المهنية التي بذلوها في الحالة الأولى، كون هذه الحالة تتطلب عناية مهنية أكثر من الحالة الأولى ويتبين هنا أن أصحاب الخبرة العالية بذلوا مهنية أكثر من أصحاب الخبرة المتدنية.

تم اختبار الفرضية الأولى " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية وبين خبرته العملية." في هذه الحالة بواسطة مربع كاي (Pearson Chi –Square)، حيث تشير النتائج عند المستوى ($\alpha <= 0.05$) بأن هناك علاقة بين كفاية الأدلة المتوفرة وخبرة المدقق، حيث كانت قيمة مربع كاي (23.458)، و (P – Value = 0.000)، وتشير النتائج أيضاً إلى أن هناك علاقة إيجابية قوية مقدارها (0.558) بين الخبرة والرأي المهني بكفاية الأدلة، حيث كانت هذه القيمة دالة إحصائياً عند المستوى ($\alpha <= 0.05$).

حالة التدقيق الثالثة:

وقد تضمنت على حالة تدقيق تم تصنيفها بأنها حالة صعبة, وان الأدلة المتوفرة في هذه الحالة غير كافية لإبداء الرأي المهني, وانه لا يوجد ضرورة لإعطاء رأي مهني في هذه الحالة حسب رأي لجنة التحكيم.

يبين الجدول (5 – 5) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني حول عدالة القوائم المالية حسب خبرتهم العملية للحالة الثالثة ، وكذلك اختبار الفرضية الأولى لحالة التدقيق الثالثة باستخدام مربع كاي (Pearson Chi –Square).

حيث يتبين من الجدول (5 – 5) بأن عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يتوصلوا الى الرأي المهني الصحيح هو (28) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (49.1%)، وكان توزيعهم حسب خبرتهم العملية حسب الآتي:

- بلغ عدد الأفراد الذين استطاعوا التوصل إلى الرأي المهني الصحيح (1) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (1.8%)، وهم ممن كانت خبرتهم العملية (5) سنوات فما دون، وفي حين بلغ عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح هو (2) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (3.5%)، وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (6) ولغاية (10) سنوات.
- بلغ عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح (10) من إجمالي عينة الدراسة وبنسبة (17.5%)، وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (11) ولغاية (15) سنة، وفي حين بلغ عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح هو (15) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (26.3%)، وهم ممن كانت خبرتهم العملية (16) سنة فأكثر.

جدول (5 – 5) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني حسب خبرتهم العملية للحالة الثالثة، وكذلك اختبار الفرضية باستخدام كا2 (Pearson Chi –Square)

الخبرة العملية	(5) سنوات فما دون		(6 – 10) سنوات		(11 – 15) سنة		(16) سنة فاكثر		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
كافية	11	19.3	12	21.1	2	3.5	1	1.8	26	45.6
غير كافية	2	3.5	3	5.3	11	19.3	15	26.3	31	54.4
المجموع	13	22.8	15	26.3	13	22.8	16	28.1	57	100
راي صحيح	1	1.8	2	3.5	10	17.5	15	26.3	28	49.1
راي غير صحيح	1	1.8	1	1.8	1	1.8	0	0	3	5.3

Chi – Square value (29.903).
Contingency Coefficient (0.587).
Asymp. Sig. (two – sided) (0.000).
Approx. Sig (0.002).
df 3

ويشير الجدول (5 – 5) كذلك إلى أن (26) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (45.6%) لم يستطيعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح وكان توزيعهم حسب الخبرة العملية لمدقق الحسابات حسب التالي:

- بلغ عدد الأفراد الذين لم يستطيعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح (11) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (19.3%)، وهم ممن كانت خبرتهم العملية (5) سنوات فما دون، وفي حين أن عدد الأفراد الذين لم يستطيعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح بلغ (12) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (21.1%).وهم ممن كانت خبرتهم تتراوح ما بين (6 – 10) سنوات.

- بلغ عدد الأفراد الذين لم يستطيعوا أن يتوصلوا إلى الراي المهني الصحيح (2) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (3.5%)، وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (11 – 15) سنة، وفي حين أن عدد الأفراد الذين لم يستطيعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح بلغ (1) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (1.8%)، وهم ممن كانت خبرتهم العملية (16) سنة فأكثر.

ويتبين من الجدول (5-5) بان عدد الأفراد الذين أفادوا بان الأدلة غير كافية في هذه الحالة ولكن لم يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح هو (3) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (5.3%)وتوزيعهم حسب الخبرات العملية واحد لكل فئة من الفئات التالية:

- (5) سنوات فما دون.
- (6-10) سنوات.
- (11- 15) سنة .

ويشير الجدول (5 – 5) إلى أن القدرة على إعطاء الرأي المهني الصحيح حول عدالة القوائم المالية تتزايد مع ارتفاع سنوات الخبرة العملية لمدقق الحسابات.

تم اختبار الفرضية الأولى " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية وبين خبرته العملية." في هذه الحالة بواسطة اختبار كا2 (Pearson Chi –Square)، حيث تشير النتائج عند المستوى (α => 0.05)، بأن هناك علاقة بين الخبرة العملية لمدقق الحسابات والرأي المهني حول عدالة القوائم المالية، حيث كانت قيمة (Pearson Chi –Square=29.903) وقيمة (P- Value = 0.000)، وتشير النتائج أيضاً إلى أن هناك علاقة إيجابية قوية ما بين الخبرة والرأي المهني من خلال الأدلة المتوفرة في حالة التدقيق وقيمتها (0.587)، حيث كانت هذه القيمة دالة إحصائياً عند المستوى (α => 0.05).

حالة التدقيق الرابعة:

وقد تضمنت على حالة تدقيق تم تصنيفها بأنها حالة صعبة, وهناك أدلة كافية لإبداء الرأي المهني, وانه يوجد ضرورة لإعطاء رأي مهني في هذه الحالة, وان نوع الرأي المهني هو سلبي (معاكس), وذلك بناءا على آراء لجنة التحكيم وبعض المدققين اللذين لهم خبرة واسعة في تدقيق الحسابات.

يبين الجدول رقم (5 – 6) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني حول عدالة القوائم المالية حسب خبرتهم العملية للحالة الرابعة، وكذلك اختبار الفرضية الأولى لحالة التدقيق الرابعة باستخدام مربع كاي (Pearson Chi –Square).

ويشير الجدول (5-6) بأن عدد الأفراد الذين أجابوا بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة كافية لإبداء الرأي المهني بلغ (57) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (100%) أي ان جميع أفراد عينة الدراسة أفادت بأن الأدلة المتوفرة كافية لإبداء الرأي المهني، ولكن في هذه الحالة تبين بأن عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يتوصلوا الى الرأي المهني الصحيح بلغ (28) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (49.1%) وكان توزيعهم حسب الخبرات العملية حسب التالي:

- عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح بلغ (3) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (5.3%) وتمثل نسبة (20%) من نفس الفئة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (6 – 10) سنوات.
- عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح بلغ (9) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (15.8%)، وتمثل نسبة (69.2%) من نفس الفئة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (11 – 15) سنة، وفي حين أن عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح بلغ (16) من إجمالي عينة الدراسة وبنسبة (28.1%)، وتمثل نسبة (100%) من نفس الفئة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية (16) سنة فأكثر.

جدول (5 – 6) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني حسب خبرتهم العملية للحالة الرابعة، وكذلك اختبار الفرضية بواسطة كا2 (Pearson Chi –Square). (ن=57)

الخبرة العملية	(5) سنوات فما دون		(6 – 10) سنوات		(11 – 15) سنة		(16) سنة فأكثر		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
كافية	13	22.8	15	26.3	13	22.8	16	28.1	57	100
غير كافية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
راي صحيح	—	—	3	5.3	9	15.8	16	28.1	28	49.1
رأي غير صحيح	13	22.8	12	21.1	4	7	—	—	29	50.9

Chi – Square value (30.432).

Contingency Coefficient (0.590).

Asymp. Sig. (two – sided) (0.000).

Approx. Sig (0.000).

Df (3).

ويشير الجدول (5 – 6) إلى أن عدد الأفراد الذين لم يستطيعوا أن يتوصلوا الى الرأي المهني الصحيح بلغ (29) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (50.9%)، وكان توزيعهم حسب الخبرة العملية حسب الآتي:

- عدد الأفراد الذين لم يستطيعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح بلغ (13) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (22.8%) وتمثل نسبة (100%) من نفس الفئة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية (5) سنوات فما دون، وفي حين بلغ عدد الأفراد الذين لم يستطيعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح (12) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (21.1%) وتمثل نسبة (80%) من نفس الفئة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (6) ولغاية (10) سنوات.

- عدد الأفراد الذين لم يستطيعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح بلغ (4) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (7%) وتمثل نسبة (30.8%) من نفس الفئة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (11 – 15) سنة.

نلاحظ من الجدول (5 – 6) بأن هناك علاقة ما بين خبرة المدقق والرأي المهني بواسطة مدى توفر الأدلة لحالة التدقيق وكذلك يشير الجدول إلى أن العلاقة إيجابية أي أن بتزايد سنوات الخبرة تزداد القدرة على إبداء الرأي المهني الصحيح حول عدالة القوائم المالية، ويلاحظ هنا أن جميع افراد عينة الدراسة قد أجابوا بان هناك أدلة كافية لإبداء رأي مهني, ولكن العديد منهم قد أعطى الإجابة الغير صحيحة فيما يتعلق بنوع الرأي المهني. وهذه النتيجة تشير إلى أن العديد من أفراد عينة الدراسة لم يبذلوا العناية المهنية الكافية لإبداء الرأي المهني، وخصوصاً أن هذه الحالة لها علاقة بالمعيار الدولي رقم (36) وهو معيار التدني في الأصول حيث إن العديد من أفراد عينة الدراسة تبين بأنهم لم يراعوا هذا المعيار عند ابداء الرأي المهني، وهذا يدل أيضاً على عدم متابعة بعض المدققين في الأردن على ما هو مستجد من معايير دولية ومفاهيم أساسية وضرورية في علم التدقيق وخصوصاً أصحاب الخبرات المتدنية.

وقد تم اختبار الفرضية الأولى " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية وبين خبرته العملية." في الحالة الرابعة بواسطة كا2 (Pearson Chi –Square) حيث كانت قيمته (30.432) عند المستوى (α => 0.05) وقيمة (P.value =0.000) مما يدل على أن هناك علاقة إيجابية بين خبرة المدقق والرأي المهني وهذه العلاقة قوية وإيجابية ومقدارها (0.590) عند مستوى الدلالة الإحصائية (α <= 0.05).

وتشير نتائج التحليل لحالات التدقيق الأولى والثانية والثالثة والرابعة بأن هناك علاقة قوية وإيجابية وطردية ما بين خبرة المدقق وبين إبداءه لرأيه المهني حول عدالة القوائم المالية وذلك عند مستوى دلالة إحصائية لجميع حالات التدقيق الأربعة المطروحة في أداة الدراسة (الاستبانة) وهذه النتيجة تتفق مع النتائج التي توصلت لها دراسة (Abdolmohammadi and Wright, 1987) ودراسة (Bonner, 1990)، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية الأولى والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني

لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية وبين خبرته العملية"، وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على انه (يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية وبين خبرته العملية).

5-3-4 العلاقة ما بين درجة الصعوبة في حالة التدقيق والرأي المهني

يحتوي هذا الجزء من الدراسة على تحليل البيانات ومناقشتها واختبار الفرضية الثانية والتي تنص على أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق ".

حالة التدقيق الأولى:

وقد تضمنت على حالة تدقيق تم تصنيفها بأنها حالة سهله, وهناك أدلة كافية لإبداء الرأي المهني, وانه يوجد ضرورة لإعطاء رأي مهني في هذه الحالة, وان نوع الرأي المهني هو متحفظ "حسب رأي لجنة التحكيم".

يبين الجدول رقم (5 – 7) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني حول عدالة القوائم المالية حسب درجة الصعوبة في حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة).

وكذلك يبين الجدول (5-7) اختبار الفرضية الثانية بواسطة مربع كاي (Pearson Chi –Square)، حيث كان عدد الأفراد الذين أجابوا بأن هذه الحالة سهلة وأن الأدلة المتوفرة فيها كافية هو (50) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (87.7%)، وهو التصنيف الصحيح لهذه الحالة وكذلك استطاعوا أن يبدوا الرأي المهني الصحيح لسهولة هذه الحالة كما أشارت إليها لجنة التحكيم.

جدول رقم (5 – 7) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني حسب درجة الصعوبة في حالة التدقيق، وكذلك اختبار الفرضية بواسطة كا2 (Pearson Chi –Square). (ن=57)

تصنيف الحالة	سهلة		متوسطة + صعبة		المجموع	
الأدلـة:	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
كافية	50	87.7	3	5.3	53	93
غير كافية	0	0	4	7	4	7
المجموع	50	87.7	7	12.3	57	100

Chi – square value 30.728

Contingency Coefficient 0.592

Asymp.Sig (two – sided) 0.000

A pprox. Sig. 1

Df 1

ويشير الجدول أعلاه بأن عدد الأفراد الذين أفادوا بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة كافية وتصنيفها (متوسطة، صعبة) بلغ (3) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (5.3%)، حيث استطاعوا أن يبدوا الرأي المهني الصحيح ولم يستطيعوا أن يصنفوا الحالة بالتصنيف الصحيح الذي يتوافق مع رأي المحكمين لها، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج ما توصلت اليه دراسة **(AbdolMohammadi and Wright, 1987)** ودراسة **(Bonner,1994)** ودراسة **(Tan and Mak, 2002)**.

ويتبين من الجدول (5 – 7)، بأن عدد الأفراد الذين أفادوا بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة غير كافية وكذلك لم يستطيعوا أن يبدوا الرأي المهني الصحيح بلغ (4) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (7%).

وتم اختبار الفرضية الثانية (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق) في هذه الحالة بواسطة اختبار مربع كاي (Pearson Chi –Square)، حيث تشير النتائج عند المستوى ($a \leq 0.05$) ، بأن هناك علاقة بين كفاية الأدلة المتوفرة في حالة التدقيق الأولى

ودرجة الصعوبة (سهلة، متوسطة، صعبة)، حيث كانت قيمة مربع كاي (Pearson Chi – Square) هي (30.728)، وقيمة (P–Value = 0.000).

وتشير النتائج أيضاً إلى أن هذه العلاقة هي قوية وإيجابية (0.592) بين درجة الصعوبة في حالة التدقيق والراي المهني بكفاية الأدلة، حيث كانت هذه القيمة دالة إحصائياً عند المستوى (a ≤ 0.05). ويلاحظ هنا أن معظم افراد عينة الدراسة قد أعطوا الإجابة الصحيحة على هذه الحالة حيث أن الأدلة كافية لإبداء الرأي المهني وكذلك تصنيف حالة التدقيق بأنها سهلة.

حالة التدقيق الثانية:

وقد تضمنت على حالة تدقيق تم تصنيفها بأنها حالة متوسطة الصعوبة, وهناك أدلة كافية لإبداء الرأي المهني, وانه يوجد ضرورة لإعطاء راي مهني في هذه الحالة, وان نوع الرأي المهني هو متحفظ وذلك بناءا على رأي لجنة التحكيم.

يبين الجدول (5 – 8) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الراي المهني حول عدالة القوائم المالية حسب درجة الصعوبة في حالة التدقيق الثانية (سهلة، متوسطة، صعبة)، وكذلك اختبار الفرضية الثانية بواسطة مربع كاي (Pearson Chi –Square).

حيث يشير الجدول (5-8) بأن عدد الأفراد الذين أجابوا بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة كافية وكذلك قاموا بتصنيف هذه الحالة بأنها متوسطة وتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح بلغ (39) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (68.4%).

جدول رقم (5 – 8) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني حسب درجة الصعوبة في حالة التدقيق، وكذلك اختبار الفرضية بواسطة كا2 (Pearson Chi –Square). (ن=57)

تصنيف الحالة	متوسطة		سهلة + صعبة		المجموع	
الأدلــة:	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
كافية	39	68.4	3	5.3	42	73.7
غير كافية	8	14	7	12.3	15	26.3
المجموع	47	82.5	10	17.5	57	100

Chi – square value 11.935

Contingency Coefficient 0.416

Asymp.Sig (two – sided) 0.001

A pprox. Sig. 0.000

Df 1

ويشير الجدول (5 – 8) إلى أن عدد الأفراد الذين أجابوا بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة كافية وقاموا بتصنيفها سهلة وصعبة بلغ (3) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (5.3%).

و يتبين من الجدول (5 – 8) كذلك بأن عدد الأفراد الذين أجابوا بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة غير كافية وقاموا بتصنيف هذه الحالة بأنها متوسطة بلغ (8) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (14%). وفي حين أن عدد الأفراد الذين أجابوا بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة غير كافية وكذلك قاموا بتصنيف هذه الحالة سهلة وصعبة بلغ (7) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (12.3%).

وقد تم اختبار الفرضية الثانية (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق) في هذه الحالة بواسطة اختبار مربع كاي (Pearson Chi –Square)، حيث تشير النتائج عند المستوى ($a \leq 0.05$) بأن هناك علاقة بين كفاية الأدلة المتوفرة في حالة التدقيق ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة)، حيث كانت قيمة (Pearson Chi – Square) هي (11.935)، وقيمة (P – value = 0.001).

وتشير النتائج أيضاً إلى أن هذه العلاقة هي متوسطة القوة وقيمتها (0.416) بين درجة الصعوبة في حالة التدقيق والرأي المهني بكفاية الأدلة، حيث كانت هذه القيمة دالة إحصائياً عند المستوى ($a \leq 0.05$) مما يدل على أن معظم أفراد عينة الدراسة قد أعطوا الإجابة الصحيحة ولكن ليس بالدقة والعناية المهنية التي بذلوها في الحالة الأولى، حيث كلما زادت درجة الصعوبة في حالة التدقيق كلما تطلب ذلك الى عناية مهنية أكثر، فكلما كانت العناية المهنية المبذولة أكثر كلما كان التعامل مع حالة التدقيق الصعبة أفضل وبالتالي ابداء رأي مهني أكثر عدالة في القوائم المالية.

حالة التدقيق الثالثة:

وقد تضمنت على حالة تدقيق تم تصنيفها بأنها حالة صعبة, وان الأدلة المتوفرة في هذه الحالة غير كافية لإبداء الرأي المهني, وانه لا يوجد ضرورة لإعطاء رأي مهني في هذه الحالة حسب رأي لجنة التحكيم.

يبين الجدول (5 – 9) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني حول عدالة القوائم المالية حسب درجة الصعوبة في حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة)، وكذلك اختبار الفرضية الثانية بواسطة مربع كاي (Pearson Chi –Square).

حيث يتبين من الجدول (5-9) بان عدد الأفراد الذين قاموا بتصنيف هذه الحالة بأنها صعبة بلغ (55) من إجمالي أفراد عينة الدراسة حيث كان منهم (31) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (45.4%) افادوا بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة كافية، ومنهم (24) وبنسبة (42.1%) افادوا بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة غير كافية وهو التصنيف الصحيح لهذه الحالة.

جدول (5 – 9) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني حسب درجة الصعوبة في حالة التدقيق، وكذلك اختبار الفرضية بواسطة كا2 (Pearson Chi –Square). (ن=57)

تصنيف الحالة	سهلة + متوسطة		صعبة		المجموع	
الأدلــة:	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
كافية	0	0	31	54.4	53	54.4
غير كافية	2	3.5	24	42.1	26	45.6
المجموع	2	3.5	55	96.5	57	100

Chi – square value 2.471

Contingency Coefficient 0.204

Asymp.Sig (two – sided) 0.116

A pprox. Sig. 0.000

Df 1

ويشير الجدول (5 – 9) بأن عدد الأفراد الذين أجابوا بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة غير كافية وقاموا بتصنيفها سهلة ومتوسطة هو (2) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (3.5%).

وتم اختبار الفرضية الثانية (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق) في هذه الحالة بواسطة مربع كاي (Pearson Chi –Square)، حيث أشارت النتائج عند المستوى ($a \leq 0.05$) بأنه لا يوجد علاقة بين كفاية الأدلة المتوفرة في حالة التدقيق ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة)، حيث كانت قيمة (Pearson Chi –Square) هي (2.471) وقيمة (P. value = 0.116)، وذلك عائد إلى أن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة غير كافية أصلاً لإبداء الرأي المهني، حيث تم اختبار هذه الفرضية في هذه الحالة بربط صعوبة حالة التدقيق والرأي المهني حول عدالة القوائم المالية عن طريق توافر الأدلة في حالة التدقيق وحيث أن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة غير كافية لإبداء الرأي المهني، لذلك تم الاكتفاء فقط بالتكرارات والنسبة المئوية حيث كان عدد الأفراد الذين أجابوا بأن الأدلة

المتوفرة في هذه الحالة غير كافية وقاموا أيضاً بتصنيف هذه الحالة بأنها حالة صعبة هو (24) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (24.1%)، وكذلك أشارت النتائج أيضاً إلى أن العلاقة ضعيفة ومقدارها (0.204) وهي إيجابية وذلك لأن عدد الأفراد الذين صنفوا هذه الحالة بانها صعبة هو (55) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (96.5%)، وكان منهم من أجاب بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة كافية هو (31) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (54.4%)، وان عدد اللذين أجابوا بان الأدلة المتوفرة في هذه الحالة غير كافية لإبداء الرأي المهني كان (24) وبنسبة (24.1%)، ونلاحظ إن هناك تقارب كبير بين المستجيبين فيما يتعلق بتصنيفهم لدرجة صعوبة هذه الحالة، ولكن مع أختلاف واضح في الرأي المهني.

حالة التدقيق الرابعة

وقد تضمنت على حالة تدقيق تم تصنيفها بأنها حالة صعبة, وهناك أدلة كافية لإبداء الرأي المهني, وانه يوجد ضرورة لإعطاء رأي مهني في هذه الحالة, وان نوع الرأي المهني هو سلبي (معاكس), وذلك بناءا على آراء لجنة التحكيم وبعض المدققين اللذين لهم خبرة واسعة في تدقيق الحسابات.

يبين الجدول (5 – 10) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة المتوفرة في حالة التدقيق الرابعة لإبداء الرأي المهني حول عدالة القوائم المالية حسب درجة الصعوبة في حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة)، حيث أجاب جميع أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (57) بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة بأنها كافية ولكن كان تصنيف حالة التدقيق حسب درجة الصعوبة حسب الآتي:

من قام بتصنيف هذه الحالة بأنها صعبة هو (33) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (57.9%)، ولكن (28) منهم وبنسبة (49.1%) أجاب بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة كافية وإنها حالة صعبة وبالتالي قام بإبداء الرأي المهني الصحيح، ومنهم أيضاً من أجاب بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة كافية وصنفها أيضاً بأنها حالة صعبة ولكن لم يستطيعوا ان يتوصلوا الى الرأي المهني الصحيح هو (5) من نفس الفئة وبنسبة (8.8%).

جدول (5 – 10) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني حسب درجة الصعوبة في حالة التدقيق، وكذلك اختبار الفرضية بواسطة كا2 (Pearson Chi –Square). (ن=57)

تصنيف الحالة	سهلة + متوسطة		صعبة		المجموع	
الأدلـة:	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
كافية	24	42.1	33	57.9	57	100
غير كافية	0	0	0	0	0	0
المجموع	24	42.1	33	57.9	57	100
تصنيف صحيح وراي صحيح	—	——	28	49.1		
تصنيف صحيح وراي غير صحيح	—	——	5	8.80		

Chi – square value (17.473)
Contingency Coefficient (0.484)
Asymp.Sig (two – sided) (0.000)
A pprox. Sig. (0.000)
Df (1)

ويشير الجدول (5 – 10) إلى أن عدد الأفراد الذين أجابوا بأن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة كافية هو (24) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (42.1%) ولكن قام بتصنيف هذه الحالة بأنها سهلة ومتوسطة.

نلاحظ من الجدول (5 – 10) إلى أن هناك علاقة ما بين درجة الصعوبة في حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة)، والرأي المهني الصحيح حول عدالة القوائم المالية بواسطة مدى توافر الأدلة في حالة التدقيق الرابعة.

وقد تم اختيار الفرضية الثانية (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق) لهذه الحالة بواسطة مربع كاي (Pearson Chi –Square) حيث كانت قيمته (17.473) عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$)حيث تشير النتائج الى أن هناك دلالة إحصائية بوجود علاقة ما بين درجة الصعوبة في حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة) والرأي المهني حول عدالة القوائم المالية (P.value =0.000) وهذه العلاقة متوسطة القوى وقيمتها (0.484) وهي علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية .

تشير النتائج السابقة لحالات التدقيق الأولى والثانية والثالثة والرابعة بأن هناك علاقة إيجابية بين درجة الصعوبة في حالة التدقيق والرأي المهني حول عدالة القوائم المالية، وتظهر هذه العلاقة بشكل واضح في الحالة الأولى والثانية والرابعة وإما في الحالة الثالثة لم تشير النتائج إلى وجود علاقة بين درجة الصعوبة في حالة التدقيق والرأي المهني حول عدالة القوائم المالية، وذلك بسبب أنه لا يوجد رأي مهني في الحالة الثالثة لعدم كفاية الأدلة في حالة التدقيق المطروحة لإبداء الرأي المهني، فيتبين من النتائج السابقة بأنه كلما زادت درجة الصعوبة في حالة التدقيق كلما تطلب ذلك الى عناية مهنية أكبر وأفضل حتى يستطيع المدقق أبداء الرأي المهني حول عدالة القوائم المالية.

وبذلك ترفض الفرضية الصفرية الثانية والتي تنص على أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق "، وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق).

وهذه النتيجة تتفق ونتائج دراسة (Abdolmohammadi and Wright, 1987) ونتائج دراسة (Bonner, 1994) و نتائج دراسة (Simnett, 1996) وكذلك نتائج دراسة **(Tan and Mak, 2002)**.

5 – 3 – 5 -: العلاقة ما بين خبرة المدقق ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق والرأي المهني

استطاع الباحث وصف طبيعة العلاقة ما بين خبرة المدقق ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة)، والرأي المهني حول عدالة القوائم لمدقق الحسابات عن طريق تحليل نتائج الفرضية الثالثة لهذه الدراسة والتي تنص على انه:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية وبين خبرته العملية ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق".

حالة التدقيق الأولى:

وقد تضمنت على حالة تدقيق تم تصنيفها بأنها حالة سهله, وهناك أدلة كافية لإبداء الرأي المهني, وانه يوجد ضرورة لإعطاء رأي مهني في هذه الحالة, وان نوع الرأي المهني هو متحفظ "حسب رأي لجنة التحكيم".

يبين الجدول (5 – 11) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني حول عدالة القوائم المالية حسب درجة الصعوبة في حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة)، وخبرة مدقق الحسابات، وكذلك اختبار الفرضية الثالثة بواسطة مربع كاي (Pearson Chi –Square).

ويتبين من الجدول بان عدد الأفراد الذين قاموا بتصنيف هذه الحالة بأنها سهلة واستطاعوا أن يبدوا الرأي المهني الصحيح هو (50) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (87.7%)، وكان توزيعهم حسب خبرتهم العملية حسب الآتي:

- بلغ عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يبدوا الرأي المهني الصحيح وكذلك التصنيف لهذه الحالة بأنها سهلة (6) من إجمالي أفراد هذه الفئة وبنسبة (46.2%) ويعادل ما نسبته (9%) من أجمالي أفراد عينة الدراسة وهم ممن كانت خبرتهم العملية (5) سنوات فما دون، وفي حين إن عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح، وكذلك التصنيف الصحيح لهذه الحالة (سهلة) بلغ (15) ويمثل جميع أفراد هذه الفئة وبنسبة (100%) ويعادل ما نسبته (26.3%) من إجمالي

أفراد عينة الدراسة. وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (6 – 10) سنوات.

جدول (5 – 11) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني حسب درجة الصعوبة في حالة التدقيق وخبرة المدقق، وكذلك اختبار الفرضية بواسطة كا2 (Pearson Chi –Square). (ن=57)

الخبرة العملية				تصنيف حالة التدقيق				راي صحيح	
N %				سهلة		متوسطة + صعبة		وتصنيف صحيح	
	الأدلة	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
(5) سـنوات فمـا	كافية	9	69.2	6	46.2	3	23.1	6	9.0
دون: 13 22.8%	غير كافية	4	30.8	0	0	4	30.8	-	-
(6 – 10) سنوات:	كافية	15	100	15	100	0	0	15	26.3
15، 26.3%	غير كافية	0	0	0	0	0	0	-	-
(11 – 15) سنة:	كافية	13	100	13	100	0	0	13	22.8
13، 22.8%	غير كافية	0	0	0	0	0	0	-	-
(16) سنة فأكثر:	كافية	16	100	16	100	0	0	16	28.1
16، 28.1%	غير كافية	0	0	0	0	0	0	-	-
المجموع								50	87.7

Chi – square value 4.952
Contingency Coefficient 0.525
Asymp.Sig (two – sided) 0.026
A pprox. Sig. 0.026 (Df 1)
Df 1

- وقد بلغ عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح وكذلك التصنيف الصحيح لهذه الحالة (سهلة) هو (13) ويمثل جميع أفراد هذه الفئة وبنسبة (100%) ويعادل ما نسبته (22.8%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (11 – 15) سنة، وفي حين إن عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح وكذلك التصنيف الصحيح لهذه الحالة (سهلة) بلغ (16) ويمثل جميع أفراد هذه الفئة وبنسبة (100%) ويعادل

ما نسبته (28.1%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة. وهم ممن كانت خبرتهم العملية (16) سنة فأكثر.

ويشير الجدول (5 – 11) بأن عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يبدوا الرأي المهني الصحيح ولكن قاموا بتصنيف هذه الحالة (متوسطة وصعبة) هو (3) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (5.3%) وهم جميعاً خبرتهم العملية كانت (5) سنوات فما دون ويمثلون ما نسبته (23.1%) من إجمالي أفراد هذه الفئة من عينة الدراسة.

ويتبين من الجدول (5 – 11) بأن عدد الأفراد الذين لم يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح وكذلك قاموا بتصنيف هذه الحالة (متوسطة وصعبة) هو (4) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (7%) وهم جميعاً خبرتهم العملية كانت (5) سنوات فما دون ويمثلون ما نسبته (30.8%) من إجمالي أفراد هذه الفئة من عينة الدراسة.

يشير الجدول (5 – 11) كذلك إلى أن من كانت خبرتهم العملية أكثر من (5) سنوات جميعهم أشاروا إلى أن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة كافية لإبداء الرأي المهني وكذلك قاموا بتصنيف هذه الحالة بأنها سهلة وهو التصنيف الصحيح لهذه الحالة، وذلك يدل على أنه كلما زادت درجة الصعوبة في حالة التدقيق كلما تطلب ذلك الى عناية مهنية أعلى وخبرة عملية أكثر حتى يستطيع المدقق أبداء الرأي المهني العادل في القوائم المالية.

وتم اختبار الفرضية الثالثة "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية وبين خبرته العملية ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق" في هذه الحالة بواسطة اختبار مربع كاي (Pearson Chi –Square)، حيث أشارت النتائج عند المستوى ($a \leq 0.05$) بأن هناك علاقة بين كفاية الأدلة المتوفرة وتصنيف حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة) لمن كانت خبرتهم العملية (5) سنوات فما دون، حيث كانت قيمة (Pearson Chi –Square) هي (4.952) وقيمة (P – value = 0.026)، وتشير النتائج أيضاً الى أن هناك علاقة قوية وإيجابية ومقدارها (0.525) بين الخبرة ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة) والرأي المهني حول عدالة القوائم المالية بكفاية الأدلة، حيث كانت هذه القيمة دالة إحصائياً عند المستوى ($a \leq 0.05$).

حالة التدقيق الثانية:

وقد تضمنت على حالة تدقيق تم تصنيفها بأنها حالة متوسطة الصعوبة, وهناك أدلة كافية لإبداء الرأي المهني, وانه يوجد ضرورة لإعطاء رأي مهني في هذه الحالة, وان نوع الراي المهني هو متحفظ وذلك بناءاً على رأي لجنة التحكيم.

يبين الجدول (5 – 12) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني حول عدالة القوائم المالية حسب درجة الصعوبة في حالة التدقيق الثانية (سهلة، متوسطة، صعبة) وخبرة مدقق الحسابات، وكذلك اختبار الفرضية الثالثة بواسطة مربع كاي (Pearson Chi –Square).

جدول (5 – 12) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني حسب درجة الصعوبة في حالة التدقيق وخبرة المدقق، وكذلك اختبار الفرضية بواسطة كا2 (Pearson Chi –Square). (ن=57)

الخبرة العملية				تصنيف حالة التدقيق				رأي صحيح وتكرار صحيح	
				متوسطة		سهلة + صعبة			
N %	الأدلة	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
(5) سنوات فما دون: 13، 22.8%	كافية	4	30.8	3	23.1	1	7.7	3	5.3
	غير كافية	9	69.2	4	30.8	5	38.5	-	-
(10 – 6) سنوات: 15، 26.3%	كافية	10	66.7	8	53.3	2	13.3	8	14
	غير كافية	5	33.3	3	20	2	13.3	-	-
(15 – 11) سنة: 13، 22.8%	كافية	12	29.3	12	92.3	0	0	12	21
	غير كافية	1	7.7	1	7.7	0	0	-	-
(16) سنة فأكثر: 16، 28.1%	كافية	16	100	16	100	0	0	16	28.1
	غير كافية	0	0	0	0	0	0	-	-
المجموع								39	68.4
				(10-6) سنوات		(5)سنوات فما دون			

Chi – square value	1.040	0.682
Contingency Coefficient	0.272	0.209
Asymp.Sig (two – sided)	0.308	0.409
A pprox. Sig.	0.308	0.409
Df	1	1

ويتبين من الجدول (5-12) بان عدد الأفراد الذين قاموا بتصنيف هذه الحالة بأنها حالة متوسطة واستطاعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح بلغ (39) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (68.4%) وكان توزيعهم حسب خبرتهم العملية حسب الآتي:

- بلغ عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يتوصلوا الى الرأي المهني الصحيح وكذلك التصنيف الصحيح لهذه الحالة (متوسطة) هو (3) من إجمالي أفراد هذه الفئة لعينة الدراسة وبنسبة (23.1%) من هذه الفئة وتعادل ما نسبته (5.3%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية (5) سنوات فما دون، وفي حين إن عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يتوصلوا الى الرأي المهني الصحيح وكذلك التصنيف الصحيح لهذه الحالة (متوسطة) هو (8) من إجمالي أفراد هذه الفئة لعينة الدراسة وبنسبة (53.3%) وتعادل ما نسبته (14%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية ما بين (6) ولغاية (10) سنوات.
- وقد كان عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يتوصلوا الى الرأي المهني الصحيح وكذلك التصنيف الصحيح لهذه الحالة (متوسطة) هو (12) من إجمالي أفراد هذه الفئة لعينة الدراسة وبنسبة (92.3%) وتعادل ما نسبته (21%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (11) ولغاية (15) سنة،وفي حين إن عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح وكذلك التصنيف الصحيح لهذه الحالة بلغ (16) ويمثل جميع أفراد هذه الفئة من عينة الدراسة وبنسبة (100%) وتعادل ما نسبته (28.1%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية (16) سنة فأكثر.

ويشير الجدول (5 – 12) بأن عدد الأفراد الذين قاموا بتصنيف هذه الحالة بأنها متوسطة ولكن لم يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح بسبب عدم كفاية الأدلة حسب ما أفادوا هو (8) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (14%) وكان توزيعهم حسب خبرتهم العملية حسب الآتي:

- بلغ عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يصنفوا هذه الحالة بأنها متوسطة الصعوبة ولكن لم يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح هو (4) من إجمالي أفراد هذه الفئة لعينة الدراسة وبنسبة (30.8%) وتعادل ما نسبته (7%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية (5) سنوات فما دون.
- بلغ عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يصنفوا هذه الحالة بأنها متوسطة الصعوبة ولكن لم يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح هو (3) من إجمالي أفراد هذه الفئة لعينة

الدراسة وبنسبة (20%) وتعادل ما نسبته (5.3%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (6) ولغاية (10) سنوات.

- بلغ عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يصنفوا هذه الحالة بأنها حالة متوسطة الصعوبة ولكن لم يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح هو (1) من إجمالي أفراد هذه الفئة لعينة الدراسة وبنسبة (7.7%) وتعادل ما نسبته (1.8%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة. وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (11) ولغاية (15) سنة.

ويشير الجدول (5 – 12) بأن عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح ولكن قاموا بتصنيف هذه الحالة بأنها سهلة أو صعبة هو (3) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (5.3%) وكان توزيعهم حسب خبرتهم العملية حسب الآتي:

- كان عدد الأفراد الذين توصلوا الى الرأي المهني الصحيح ولكن قاموا بتصنيف هذه الحالة (سهلة وصعبة) هو (1) من إجمالي أفراد هذه الفئة لعينة الدراسة وبنسبة (7.7%) وتعادل ما نسبته (1.8%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية (5) سنوات فما دون.

- وقد كان عدد الأفراد اللذين استطاعوا أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح ولكن قاموا بتصنيف هذه الحالة (سهلة وصعبة) هو (2) من إجمالي أفراد هذه الفئة لعينة الدراسة وبنسبة (13.3%) وتعادل ما نسبته (3.5%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (6) ولغاية (10) سنوات.

ويتبين من الجدول (5 – 12) كذلك بأن عدد الأفراد الذين لم يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح بسبب عدم كفاية الأدلة حسب ما أفادوا وكذلك قاموا بتصنيف هذه الحالة بأنها (سهلة أو صعبة) هو (7) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (12.3%) وكان توزيعهم حسب خبرتهم العملية حسب الآتي:

- عدد الأفراد الذين لم يتوصلوا الى الرأي المهني الصحيح وكذلك قاموا بتصنيف هذه الحالة بأنها (سهلة أو صعبة) هو (5) من إجمالي أفراد هذه الفئة لعينة الدراسة وبنسبة (38.5%) وتعادل ما نسبته (8.8%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية (5) سنوات فما دون.

- عدد الأفراد الذين لم يتوصلوا الى الرأي المهني الصحيح وكذلك قاموا بتصنيف هذه الحالة بأنها (سهلة أو صعبة) هو (2) من إجمالي أفراد هذه الفئة لعينة الدراسة وبنسبة (13.3%) وتعادل ما نسبته (3.5%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (6) ولغاية (10) سنوات.

تشير النتائج في جدول (5 – 12) إلى أن من كانت خبرتهم العملية (16) سنة فأكثر استطاعوا جميعهم أن يتوصلوا إلى التصنيف الصحيح لهذه الحالة وكذلك إبداء الرأي المهني الصحيح، وكذلك من كانت خبرتهم تتراوح ما بين (11) ولغاية (15) سنة استطاع ما نسبته (92.3%) من إجمالي أفراد هذه الفئة لعينة الدراسة أن يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح وكذلك التصنيف لحالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة)، بينما من كانت خبرتهم (10) سنوات فما دون فكان هناك تفاوت في تحديد مدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني وكذلك تصنيف حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة). وتشير هذه النتيجة أيضا إلى أن معظم أفراد عينة الدراسة قد أعطوا الإجابة الصحيحة ولكن ليس بالدقة والعناية المهنية التي بذلوها في الحالة الأولى، فتظهر النتائج هنا بأنه كلما زادت خبرة المدقق كلما زادت قدرته على بذل العناية المهنية المطلوبة وبالتالي تصنيف حالة التدقيق بالتصنيف الصحيح وبالتالي أبداء الرأي المهني العادل في القوائم المالية.

وقد تم اختبار الفرضية الثالثة "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية وبين خبرته العملية ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق" للحالة الثانية بواسطة اختبار مربع كاي (Pearson Chi –Square)، حيث تشير النتائج عند المستوى ($a \leq 0.05$) بأنه لا يوجد علاقة بين كفاية الأدلة المتوفرة وتصنيف حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة) للفئات العمرية (5) سنوات فما دون و (6 – 10) سنوات، حيث كانت قيمة كا2 (Pearson Chi –Square) هي (1.040) للفئة (5) سنوات فما دون و (0.682) للفئة (6 – 10) سنوات، وتشير النتائج أيضا إلى أن هناك علاقة ضعيفة وإيجابية ومقدارها (0.272) للفئة (5) سنوات فما دون و (0.209) للفئة (6 – 10) سنوات وذلك بين الخبرة ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة) والرأي المهني حول عدالة القوائم المالية، حيث كانت هذه القيمة غير دالة إحصائياً عند المستوى ($a \leq 0.05$).

يلاحظ من الجدول (5 – 12) بأنه كلما زادت خبرة المدقق تزداد قدرته على تصنيف حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة) ومن ثم إبداء الرأي المهني العادل للقوائم المالية.

حالة التدقيق الثالثة:

وقد تضمنت على حالة تدقيق تم تصنيفها بأنها حالة صعبة, وان الأدلة المتوفرة في هذه الحالة غير كافية لإبداء الرأي المهني, وانه لا يوجد ضرورة لإعطاء رأي مهني في هذه الحالة حسب رأي لجنة التحكيم.

يبين الجدول رقم (5 – 13) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني حول عدالة القوائم المالية حسب درجة الصعوبة في حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة) وخبرة مدقق الحسابات، وكذلك اختبار الفرضية الثالثة بواسطة مربع كاي (Pearson Chi –Square).

ويشير الجدول (5-13) بان عدد الأفراد الذين لم يعطوا رأي مهني بسبب عدم كفاية الأدلة في هذه الحالة وكذلك قاموا بتصنيف هذه الحالة بأنها حالة صعبة هو (28) من إجمالي أفراد العينة وبنسبة (49.1%) وكان توزيعهم حسب خبرتهم العملية حسب الآتي:

- كان عدد الأفراد الذين توصلوا الى أن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة غير كافية لإبداء الرأي المهني (لم يعطوا رأي مهني) وكذلك قاموا بتصنيف هذه الحالة بأنها صعبة هو (1) من إجمالي أفراد هذه الفئة لعينة الدراسة وبنسبة (7.7%) وتعادل ما نسبته (1.8%) من أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية (5) سنوات فما دون.

جدول (5 – 13) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني حسب درجة الصعوبة في حالة التدقيق وخبرة المدقق، وكذلك اختبار الفرضية بواسطة كا2 (Pearson Chi –Square). (ن=57)

الخبرة العملية N %	الأدلة	التكرار	النسبة %	تصنيف حالة التدقيق: سهلة + متوسطة التكرار	سهلة + متوسطة النسبة%	صعبة التكرار	صعبة النسبة%	رأي صحيح وتصنيف صحيح التكرار	رأي صحيح وتصنيف صحيح النسبة%
(5) سنوات فما دون: 13، 22.8%	كافية	11	84.6	2	15.4	9	69.2	-	-
	غير كافية	2	15.4			2	15.4	1	1.8
(6 – 10) سنوات: 15، 26.3%	كافية	12	80	0	0	12	80	-	-
	غير كافية	3	20	0	0	3	20	2	3.5
(11 – 15) سنة: 13، 22.8%	كافية	2	15.4	0	0	2	15.4		--
	غير كافية	11	84.6	0	0	11	84.6	10	17.5
(16) سنة فأكثر: 16، 28.1%	كافية	1	6.3			1	6.3	-	-
	غير كافية	15	93.7	0	0	15	93.7	15	26.3
					(5)سنوات فما دون				

Chi – square value	0.430
Contingency Coefficient	0.179
Asymp.Sig (two – sided)	0.512
A pprox. Sig.	0.026
Df	1

- كان عدد الأفراد الذين توصلوا الى أن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة غير كافية لإبداء الرأي المهني (لم يعطوا رأي مهني) هو (2) من إجمالي أفراد هذه الفئة لعينة الدراسة وبنسبة (13.3%) وتعادل ما نسبته (3.5%) من أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (6) ولغاية (10) سنوات.
- كان عدد الأفراد الذين توصلوا الى أن الأدلة المتوفرة في هذه الحالة غير كافية ولم يعطوا رأي مهني وكذلك قاموا بتصنيف هذه الحالة بأنها صعبة هو(10) من

إجمالي أفراد هذه الفئة لعينة الدراسة وبنسبة (77%) وتعادل ما نسبته (17.5%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (11) ولغاية (15) سنة.

- كان عدد الأفراد الذين لم يعطوا رأي مهني بسبب عدم كفاية الأدلة وكذلك قاموا بتصنيف هذه الحالة بأنها صعبة هو (15) من إجمالي أفراد هذه الفئة لعينة الدراسة وبنسبه (93.7%) وتعادل ما نسبته (26.3%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية (16) سنة فأكثر.

ويشير الجدول (5 – 13) إلى أن عدد الأفراد الذين توصلوا إلى تصنيف الحالة بأنها صعبة (وهو التصنيف الصحيح) ولكن لم يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح (عدم إعطاء رأي مهني بسبب عدم كفاية الأدلة) هو (27) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (47.4%) وكان توزيعهم حسب خبرتهم العملية حسب الآتي:

- كان عدد الأفراد الذين لم يتوصلوا الى الرأي المهني الصحيح ولكن قاموا بتصنيف الحالة بأنها صعبة (التصنيف الصحيح) هو (10) من إجمالي أفراد هذه الفئة لعينة الدراسة وبنسبة (77%) وتعادل ما نسبته (17.5%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية (5) سنوات فما دون.

- كان عدد الأفراد الذين لم يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح ولكن قاموا بتصنيف الحالة بأنها حالة صعبة (التصنيف الصحيح) هو (13) من إجمالي أفراد هذه الفئة لعينة الدراسة وبنسبة (86.7%) وتعادل ما نسبته (22.8%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (6) ولغاية (10) سنوات.

- كان عدد الأفراد الذين لم يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح ولكن قاموا بتصنيف الحالة بأنها صعبة (التصنيف الصحيح) هو (3) من إجمالي أفراد هذه الفئة لعينة الدراسة وبنسبة(23.1%) وتعادل ما نسبته (5.3%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (11) ولغاية (15) سنة.

- كان عدد الأفراد الذين لم يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح ولكن قاموا بتصنيف الحالة بأنها حالة صعبة (التصنيف الصحيح) هو (1) من إجمالي أفراد هذه الفئة

لعينة الدراسة وبنسبة (6.3%) وتعادل ما نسبته (1.8%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية (16) سنة فأكثر.

ويشير الجدول (5 – 13) إلى أن عدد الأفراد الذين لم يتوصلوا إلى الرأي المهني الصحيح (عدم إعطاء رأي مهني بسبب عدم كفاية الأدلة المتوفرة) وكذلك قاموا بتصنيف حالة التدقيق بأنها سهلة أو متوسطة (التصنيف الغير الصحيح) هو (2) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (3.5%) وهم جميعاً من الفئة التي خبرتهم العملية (5) سنوات فما دون.

تشير النتائج من الجدول رقم (5 – 13) إلى أن من كانت خبرتهم العملية كبيرة عندهم مقدرة أكبر على تصنيف حالة التدقيق وكذلك إعطاء الرأي المهني الصحيح حول عدالة القوائم المالية ، وهذه النتيجة تتفق مع رأي المحكمين، ويتضح هنا من النتائج أعلاه بأنه كلما زادت خبرة مدقق الحسابات كلما زادت قدرته على تصنيف حالة التدقيق بالتصنيف الصحيح وبالتالي بذل العناية المهنية المطلوبة بالشكل الصحيح حتى يستطيع المدقق أبداء الرأي المهني العادل في القوائم المالية، حيث أبرزت هذه الحالة العلاقة بشكل أوضح منه في الحالة الأولى والثانية.

تم اختبار الفرضية الثالثة "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية وبين خبرته العملية ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق" لهذه الحالة بواسطة اختبار مربع كاي (Pearson Chi –Square)، حيث تشير النتائج عند المستوى ($a \leq 0.05$) بأنه لا يوجد علاقة بين كفاية الأدلة المتوفرة في هذه الحالة وتصنيف حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة) للفئة العمرية (5) سنوات فما دون، حيث كانت قيمة (Pearson Chi –Square) هي (0.430)، وتشير النتائج أيضاً إلى أن هناك علاقة ضعيفة وإيجابية ومقدارها (0.179) للفئة العمرية (5) سنوات فما دون وذلك بين الخبرة ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة) والرأي المهني حول عدالة القوائم المالية.

حالة التدقيق الرابعة:

وقد تضمنت على حالة تدقيق تم تصنيفها بأنها حالة صعبة, وهناك أدلة كافية لإبداء الرأي المهني, وانه يوجد ضرورة لإعطاء رأي مهني في هذه الحالة, وان نوع الرأي المهني هو سلبي (معاكس), وذلك بناءا على آراء لجنة التحكيم وبعض المدققين اللذين لهم خبرة واسعة في تدقيق الحسابات.

يبين الجدول (5 – 14) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني حول عدالة القوائم المالية حسب درجة الصعوبة في حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة) وخبرة المدقق، والتكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة التي قامت بإبداء الرأي المهني الصحيح والتصنيف الصحيح لحالة التدقيق حسب الخبرة وكذلك اختبار الفرضية الثالثة بواسطة مربع كاي (Pearson Chi –Square).

جدول (5 – 14) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية الأدلة لإبداء الرأي المهني حسب درجة الصعوبة في حالة التدقيق الرابعة وخبرة المدقق، وكذلك اختبار الفرضية بواسطة كا2 (Pearson Chi –Square). (ن=57)

الخبرة العملية N %				تصنيف حالة التدقيق			
				سهلة+متوسطة		صعبة	
	الأدلة	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
(5) سنوات فما دون: 13، 22.8%	كافية	13	100	10	76.9	3	23.1
	غير كافية	0	0	0	0	0	0
(6 – 10) سنوات: 15، 26.3%	كافية	15	100	11	73.3	4	26.7
	غير كافية	0	0	0	0	0	0
(11 – 15) سنة: 13، 22.8%	كافية	13	100	3	23.1	10	76.9
	غير كافية	0	0	0	0	0	0
(16) سنة فأكثر: 16، 28.1%	كافية	16	100	0	0	16	100
	غير كافية	0	0	0	0	0	0

	رأي صحيح وتصنيف صحيح					
	التكرار	النسبة من الفئة (%)	النسبة من العينة (%)			
(5) سنوات فما دون 13، 22.8%	——	——	——			
(6 – 10) سنوات 15، 26.3%	3	20	5.3			
(11 – 15) سنة 13، 22.8%	9	69.2	15.8			
أكثر من (15) سنة 16، 28.1%	16	100	28.1			

ويشير الجدول (5 – 14) بأن عدد الأفراد الذين قاموا بتصنيف هذه الحالة بأنها حالة صعبة (التصنيف الصحيح) هو (33) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (57.9%) وكان توزيعهم حسب الخبرة العملية حسب الآتي:

- كان عدد الأفراد الذين صنفوا هذه الحالة بأنها حالة صعبة هو (3) من إجمالي أفراد هذه الفئة وبنسبة (23.1%) وتعادل ما نسبته (5.3%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية (5) سنوات فما دون.
- كان عدد الأفراد الذين قاموا بتصنيف هذه الحالة بأنها حالة صعبة هو (4) من إجمالي أفراد هذه الفئة وبنسبة (26.7%) وتعادل ما نسبته (7%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (6) ولغاية (10) سنوات.
- كان عدد الأفراد الذين قاموا بتصنيف هذه الحالة بأنها حالة صعبة هو (10) من إجمالي أفراد هذه الفئة وبنسبة (76.9%) وتعادل ما نسبته (17.5%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (11) ولغاية (15) سنة.
- كان عدد الأفراد الذين قاموا بتصنيف هذه الحالة بأنها حالة صعبة هو (16) من إجمالي أفراد هذه الفئة وتمثل ما نسبته (100%) من إجمالي أفراد هذه الفئة وتعادل ما نسبته (28.1%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية (16) سنة فأكثر.

ويتبين من الجدول (5 – 14) بأن عدد الأفراد الذين قاموا بتصنيف هذه الحالة بأنها حالة سهلة أو متوسطة هو (24) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (42.1%) وكان توزيعهم حسب خبرتهم العملية حسب الآتي:

- كان عدد الأفراد الذين قاموا بتصنيف هذه الحالة بأنها سهلة أو متوسطة هو (10) من إجمالي أفراد هذه الفئة وبنسبة (76.9%) وتعادل ما نسبته (17.5%) من أجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية (5) سنوات وأقل.
- كان عدد الأفراد الذين قاموا بتصنيف هذه الحالة بأنها سهلة أو متوسطة هو (11) من إجمالي أفراد هذه الفئة وبنسبة (73.3%) وتعادل ما نسبته (19.3%) من جمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (6) ولغاية (10) سنوات.

- كان عدد الأفراد الذين قاموا بتصنيف هذه الحالة بأنها سهلة أو متوسطة هو (3) من إجمالي أفراد هذه الفئة وبنسبة (23.1%) وتعادل ما نسبته (5.3%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (11) ولغاية (15) سنة.

ويشير الجدول (5 – 14) بأن جميع أفراد عينة الدراسة قد توصلوا إلى أن الأدلة المتوفرة في حالة التدقيق هي كافية وقاموا بإبداء رأيهم المهني، ولكن كان عدد الأفراد الذين قاموا بإبداء الرأي المهني الصحيح وكذلك التصنيف الصحيح لهذه الحالة هو (28) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبنسبة (49.1%) وكان توزيعهم حسب خبرتهم العملية حسب الآتي:

- كان عدد الأفراد الذين توصلوا إلى الرأي الصحيح وكذلك التصنيف الصحيح لهذه الحالة هو (3) من إجمالي هذه الفئة وبنسبة (20%) وتعادل ما نسبته (5.3%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (6) ولغاية (10) سنوات.
- كان عدد الأفراد الذين توصلوا إلى الرأي المهني الصحيح وكذلك التصنيف الصحيح لهذه الحالة هو(9) من إجمالي أفراد هذه الفئة وبنسبة (69.2%) وتعادل ما نسبته (15.8%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية تتراوح ما بين (11) ولغاية (15) سنة.
- وقد كان عدد الأفراد الذين قد توصلوا إلى الرأي المهني الصحيح وكذلك التصنيف الصحيح لهذه الحالة هو (16) وبنسبته (28.1%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهم ممن كانت خبرتهم العملية (16) سنة فأكثر.

ويشير الجدول (5 – 14) إلى أنه يوجد علاقة بين خبرة المدقق وقدرته على التصنيف الصحيح لحالة التدقيق وبالتالي إبداء الرأي المهني الصحيح، حيث يتبين بأنه بزيادة سنوات الخبرة تزداد القدرة على تصنيف حالة التدقيق وبالتالي إبداء الرأي المهني السليم حول عدالة القوائم المالية.

ويلاحظ هنا أن جميع أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بان هناك أدلة كافية لإبداء رأي مهني محايد, ولكن العديد منهم قد أعطى الإجابة الغير صحيحة فيما يتعلق بنوع الرأي المهني. وهذه النتيجة تشير إلى أن العديد من أفراد عينة الدراسة لم يبذلوا العناية المهنية الكافية لإبداء الرأي المهني، وخصوصاً أن هذه الحالة لها علاقة بالمعيار الدولي رقم (36) وهو معيار التدني في الأصول وهو من مستجدات علم التدقيق، حيث تبين بأن أصحاب الخبرة العالية يتابعوا ما هو مستجد من معايير دولية ومفاهيم أساسية في علم التدقيق أكثر من المدققين أصحاب الخبرة المتدنية.

وقد تم اختبار الفرضية الثالثة "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية وبين خبرته العملية ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق" لهذه الحالة بواسطة اختبار مربع كاي (Pearson Chi –Square)، حيث تشير النتائج عند مستوى الدلالة الإحصائية ($a \leq 0.05$) بوجود علاقة بين خبرة المدقق وتصنيف حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة) والرأي المهني حول عدالة القوائم المالية،حيث كانت قيمة (Pearson Chi –Square) هي (11.129)، وكذلك هناك علاقة قوية وإيجابية ومقدارها (0.561) بين خبرة المدقق وتصنيف حاله التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة) والرأي المهني، وهذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وتشير نتائج التحليل لحالات التدقيق الأولى والثانية والثالثة والرابعة بأن هناك علاقة إيجابية بين الخبرة ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة) والرأي المهني حول عدالة القوائم المالية، حيث ظهرت هذه العلاقة بشكل واضح في حالة التدقيق الأولى السهلة لجميع فئات الخبرة العملية وكذلك في حالة التدقيق الثانية المتوسطة لمن كانت خبرتهم العملية (11) سنة فأكثر وكانت ضعيفة لمن كانت خبرتهم العملية (10) سنوات وأقل وذلك بسبب تدني سنوات الخبرة العملية في التدقيق، وأما في حالة التدقيق الثالثة الصعبة ظهرت أيضاً هذه العلاقة بشكل واضح لمن كانت خبرتهم (6) سنوات فأكثر وكانت ضعيفة لمن كانت خبرتهم (5) سنوات فأقل، وكذلك في حالة التدقيق الرابعة الصعبة ظهرت هذه العلاقة بأنها إيجابية وقوية لجميع مستويات الخبرة العملية.

لذلك ترفض الفرضية الصفرية والتي تنص على " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية وبين خبرته

العملية ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق " وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية وبين خبرته العملية ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق ".

الفصل السادس

ملخص النتائج والتوصيات

1-6 مقدمة

يهدف هذا الفصل لتقديم إيجاز لأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة من واقع ما تم جمعه من بيانات، وكذلك تقديم التوصيات المناسبة على ضوء تلك النتائج والمحددات التي واجهت الباحث في هذه الدراسة.

2-6 ملخص النتائج

1. أن غالبية عينة الدراسة هم من الذكور وأنهم ذو تأهيل علمي (بكالوريوس) كحد ادنى، وأن غالبية عينة الدراسة هم أيضاً من كانت تخصصاتهم العلمية بكالوريوس محاسبة.
2. أن غالبية عينة الدراسة هم من يحملون الإجازة الأردنية لمهنة تدقيق الحسابات في الأردن وكذلك الخبرات العملية لعينة الدراسة متفاوتة فمنها من كانت خبرتهم قليلة وكذلك متوسطة وعالية، وكذلك غالبية عينة الدراسة هم من كانت أعمارهم أكثر من (30) سنة.
3. عند دراسة العلاقة ما بين خبرة مدقق الحسابات الأردني وبين إبداءه لرأيه المهني حول عدالة القوائم المالية، وجدت هذه العلاقة بأنها علاقة قوية وإيجابية وطردية وذات دلالة إحصائية لجميع حالات التدقيق الأربعة المطروحة في أداة الدراسة (الاستبانة).
4. عند دراسة العلاقة ما بين درجة الصعوبة في حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة) والرأي المهني لمدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية، فوجدت

هذه العلاقة بأنها علاقة إيجابية وقوية بين درجة الصعوبة في حالة التدقيق والرأي المهني حول عدالة القوائم المالية، حيث ظهرت هذه العلاقة بشكل واضح وكذلك ذات دلالة إحصائية في حالات التدقيق (الأولى والثانية والرابعة) المطروحة في الاستبانة، أما في حالة التدقيق الثالثة فكانت العلاقة غير دالة إحصائيا، وذلك بسبب انه لا يوجد حاجة لإعطاء رأي مهني بسبب عدم كفاية الأدلة في حالة التدقيق الثالثة.

5. عند دراسة العلاقة ما بين رأي مدقق الحسابات الأردني حول عدالة القوائم المالية وخبرته ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق (سهلة، متوسطة، صعبة)، وجدت هذه العلاقة بأنها علاقة إيجابية وقوية وذات دلالة إحصائية وظهرت بشكل أوضح (لمن كانت خبراتهم العملية أكثر من (10) سنوات) من الذين كانت خبراتهم العملية أقل من (10) سنوات.

3-6 التوصيات

1. إخضاع مدققي الحسابات الأردنيين لدورات تدريبية وذلك لزيادة خبراتهم العملية في مجال التدقيق وخصوصا في حالات التدقيق الصعبة والنادرة.
2. حث مدققي الحسابات الأردنيين على الإطلاع المستمر على معايير التدقيق الدولية والمستجدات التي تحدث وذلك من خلال عمل ندوات ومؤتمرات والإطلاع ومناقشة المستجدات.
3. إجراء المزيد من الدراسات حول موضوع الدراسة، حيث أتضح من مراجعة الدراسات العربية والأجنبية أن هناك نقص وشح كبير في تناول المتغيرات (الخبرة، ودرجة الصعوبة في حالة التدقيق، والرأي المهني) وكذلك موضوع الدراسة نفسه وخصوصا الدراسات العربية.
4. إجراء المزيد من الدراسات التجريبية، لأنها تعطي نتائج أوضح وأدق في مثل هذا النوع من الدراسات (موضوع الدراسة)، مع أنه يتطلب جهد ووقت أكثر.

4-6 محددات الدراسة

واجهت الباحث في هذه الدراسة صعوبات كثيرة ومنها وهي الأهم تحديد موعد ولقاء لجمع كبير من مدققي الحسابات الأردنيين، حيث تم تحديد أكثر من موعد ولقاء وكانت تلغى هذه المواعيد واللقاءات، مما أدى إلى تأخر توزيع الاستبانة وتطبيق منهج الدراسة على عينة الدراسة.

ومن محددات هذه الدراسة أيضا هو صياغة وإنشاء حالات التدقيق الأربعة المطروحة (سهلة، متوسطة، صعبة)، حيث تطلب صياغة وإنشاء هذه الحالات إلى وقت وجهد كبير وخصوصا أنها حالات تدقيق عملية وحقيقية من شركات كبيرة لحين ما تم الموافقة عليها من قبل أعضاء لجنة التحكيم.

المراجع

المراجع الأجنبية:

Abdolmohammadi, Mohammad, and Wright, Arnold, (1987), "An Examination of The Effects of Experience and Task Complexity on Audit Judgments", The Accounting Review, Vol. LX11, No.1.

AICPA, Statement of Auditing Standards (SAS) No.1, Codification of Auditing Standards and Procedures. American Institution Of Certified. Public Accountants, N.Y. 1972.

Arens, Alvin, Elder, Randal and Beasley, Mark, (2002), "Auditing and Assurance Services", 9th Edition.

Arens, Alvin, Elder, Randal and Beasley, Mark, (2005), "Auditing and Assurance Services", 10th Edition.

Bonner, Sarah, (1990), "Experience Effeects In Auditing: The Role Of Task-Specific Knowledge", Business Source Premier, Vol.65, Issue.1.

Bonner, Sarah, (1994), "A Model of the Effects of Audit Tax Complexity", Accounting Organizations and Society, Vol.19, No.3.

Brooks, N. and A. N. Doobs, (1990), "Tax Evasion: Searching for A Theory of compliant Behavior". In M.L. Fried land, ed., Securing Compliance: Seven Case Studies, University of Toronto Press, Toronto.

Brown, R.G., (1964), "Changing Audit Objectives and Techniques", Independent Auditing Standards, Ed.J.C. Roy, Holt, Rinehart and Winston Inc. N.Y.

Chung, Janne and Monroe, Garys, (2000), "The Effects of Experience and Task Difficulty on Accuracy and Confidence Assessments of Auditors", Accounting and Finance, Vol. 40.

Chung, Janne and Monroe, Garys, (2001), "A Research Note on The Effects of Gender and Task Complexity on An Audit Judgment", Behavioral Research in Accounting, Vol. 13.

Coake, S. J. and Steed, L. G., (2001), "SPSS Analysis Without Anguish", Version 10.0 For Windows, John Wiley and Sons.

Ellfers, Robben and D. Hessing, (1990), "On Measuring Tax Evasion", Journal of Economic Psychology, Vol.13.

Hessing, H. Elffers and R. H .Weigel, (1988), "Exploring The Limits of Self-Report and Reasoned Action: An Investigation of The Psychology of Tax Behavior", Journal of Personality and Social Psychology, Vol. 54, No.3.

Kohler, E.I, (1970), "A dictionary for Accountants", 4th Ed. Prentice-Hall, Inc..

Simnett, Roger, (1996), "The Effect of Information Selection: Information Processing and Task Complexity on Predictive", Accounting Organizations and Society, Vol. 21, No. 7L8.

Tan and Mak, (2002), "The Effects of Task Complexity on Auditors Performance: The Impact of Accountability and Knowledge", Auditing.

Weigel, R.H., D.J. Hessing and H. Ellfers, (1987), "Tax Evasion Research: A critical Appraisal and Theoretical Model", Journal of Economic Psychology, Vol.8, No.2.

Worsham, R.G, (1996), "The Effect of Tax Authority Behavior on Taxpayer Compliance Approach", The Journal of The American Taxation Association, Vol.18, No.2.

المراجع العربية:

جمعة، احمد حلمي، (2005)، "المدخل إلى التدقيق الحديث"، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

طاهات، ياسين، (2003)، "تقييم الإجراءات التحليلية للقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.

غرايبة، عدنان، (2003)، "مدى تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 520(الإجراءات التحليلية) من قبل مدققي الحسابات في الأردن"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

الجمل، د. متولي محمد ومحمود، د. عبدالمنعم، (1973)، "المراجعة"، دار النهضة العربية، القاهرة.

ملحق رقم (1)

أداة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزي المدقق المحترم

يقوم الباحث بإعداد رسالة ماجستير في جامعة اليرموك بعنوان "تأثير الخبرة وصعوبة حالة التدقيق على رأي المدقق المهني حول عدالة القوائم المالية في الأردن: دراسة تجريبية"

وبما انه قد وقع الاختيار عليكم كأحد أفراد عينة الدراسة في اجتماعكم هذا، وقد سمحتم لي بإعطائي جزء من وقتك الثمين والذي اعجز فيه عن تقديم كل الشكر والاحترام إليكم، فأرجو منكم الإجابة عن هذه الحالات من التدقيق المقدمة إليكم بأمانة وموضوعية تامة وإبداء رأيكم، علما بان هذه المعلومات ستستخدم بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي وسيتم التعبير عن محتواها بصيغة تقرير عام لا يشير من قريب أو بعيد إلى ذكر أي اسم من أفراد عينة الدراسة راجيا التكرم بالتعاون شاكرين لكم حسن تعاونكم لإنجاح هذه الدراسة خدمة للمصلحة العامة.

وأقبلوا فائق الاحترام

الباحث: موفق القرعان

أشراف: د. جمال البدور

- ملاحظة (ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة).

- **المؤهل العلمي:**

1. بكالوريوس 2. ماجستير 3. دكتوراه.

- **التخصص.**

1. محاسبة 2. علوم مالية ومصرفية 3. علوم إدارية.

- **الإجازة المهنية:**

1. Jordanian Certified Public Accountant (JCPA) "إجازة أردنية"
2. Certified Public Accountant (CPA) "إجازة أمريكية"
3. Certified Accountant (CA) "إجازة أخرى البريطانية أو الفرنسية"
4. (CPA) + (JCPA)
5. (CA) + (JCPA)

- **الخبرة العملية:**

1. (5) سنوات فما دون.
2. (6-1) سنوات.
3. (11-15) سنة.
4. (16) سنة فأكثر.

- **الجنس:**

1. ذكر 2. أنثى

- **العمر:**

1. (03) سنة فأقل 2. (31-40) سنة.
3. (41-50) سنة 4. (51) سنة فأكثر.

- **الحالة الأولى:** قدمت إليك الحالة التالية والتي تتعلق بفحص حساب المشتريات للشركة (X) وفيما يلي ملخص لأهم الأدلة المتوفرة لهذه الحالة:

1. عدد العمليات التي اختيرت وتم فحصها بلغت (7) مستندات من أصل (34) مستند.
2. تم مطابقة إذن الاستلام مع البضاعة المستلمة، ووجد سليما (مطابقا).
3. تم مطابقة إذن التوريد فوجد مطابقا مع البضاعة المستلمة ما عدا القيد رقم (36) فقد تم فحصه ولم يجد المدقق المستند سليما.
4. تم فحص فيما إذا كان إذن التوريد معتمدا، فوجد بان جميع العمليات التي تم فحصها اذوناتها معتمدة ما عدا العملية رقم (36) حيث لم يتمكن المدقق من وجود الاعتماد لعدم وجود المستند.
5. تم التاكد من القيد على حساب المخازن، فوجد ان جميعها مقيدة على حساب المخازن.
6. تم التأكد من إن القيد قد تم على حساب المورد، فوجد المدقق بان جميعها مقيدة على حساب المورد.

بناءا على المعلومات المتوفرة أعلاه يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية :

* ملاحظة "ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة".

س1- برأيكم ،هل الأدلة المتوفرة في هذه الحالة هي:

1. كافية لإبداء الرأي المهني. 2. غير كافية لإبداء الرأي المهني.

س2 برأيكم ، ماذا تصنف هذه الحالة :

1. صعبة 2. متوسطة. 3. سهلة.

س3 برأيكم ، هل يوجد حاجة لإعطاء رأي مهني.

1. نعم . 2. لا

- إذا كانت الإجابة عن (س3) نعم ، فما هو الراي المهني الذي ترونه مناسبا برأيكم :

1. نظيف قياسي 2. نظيف مع فقرة تفسيرية 3. مقيد 4. سلبي (الامتناع عن إعطاء الرأي).

- برأيكم ، إذا هناك إي تعليق أو توضيح أو تفسير، فما هو :

- **الحالة الثانية:** قدمت إليك الحالة التالية والتي تتعلق بفحص الموجودات الثابتة وذلك للتأكد من صحتها وحيازتها للشركة (X)

وفيما يلي أهم الأدلة المتوفرة لهذه الحالة:

1. عدد العمليات التي اخترت وتم فحصها بلغت (9) مستندات.
2. تم التأكد من أرقام الفواتير باستثناء ثمن الأرض.
3. تم التأكد من التواريخ.
4. تم فحص المبالغ للفواتير، ووجدت مطابقة.
5. تم فحص مطابقة إذن الاستلام وتم إيجاد (4) اذونات استلام سليمة ومستند واحد لم يتم العثور على الاعتماد، ومستند واحد لم يكن سليما وثلاثة مستندات لم يتم فحصها لعدم التوصل إلى المستند. وتم مطابقة الاعتماد البنكية والوجود.
6. واحد من المستندات عند الفحص للتأكد من الغير على حساب المورد، وجد مسجل على حساب مورد آخر.
7. عند مراجعة الكلفة لم يتم التأكد من الكلفة الحقيقية والموردين.
8. طالبت الإدارة بالأخذ برأي الخبير لتقييم الكلفة للأصول الثابتة.

بناءا على المعلومات المتوفرة أعلاه يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ملاحظة "ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة".

س1. برأيكم، هل الأدلة المتوفرة في هذه الحالة هي :

1. كافية لإبداء الرأي المهني 2. غير كافية لإبداء الرأي المهني

س2. برأيكم، ماذا تصنف هذه الحالة:

1. صعبة 2. متوسطة 3. سهلة

س3 برأيكم، هل يوجد حاجة لإعطاء راي مهني.

1. نعم . 2. لا

- إذا كانت الإجابة عن (س3) نعم ، فما هو الرأي المهني الذي ترونه مناسبا برأيكم :

1. نظيف قياسي 2. نظيف مع فقرة تفسيرية 3. مقيد 4. سلبي (الامتناع عن إعطاء الرأي).

برأيكم ، إذا هناك أي تعليق أو توضيح أو تفسير، فما هو :

- **الحالة الثالثة:** قدمت إليك الحالة التالية والتي تتعلق بفحص حساب المشتريات للشركة (X) وفيما يلي ملخص لأهم الأدلة المتوفرة لهذه الحالة:

1. عدد العمليات التي تم فحصها بلغت (15) مستند.
2. تم التأكد من أرقام الفواتير والتواريخ.
3. تم المطابقة مع أذن الاستلام وأذن التوريد وكذلك مدى اعتماد أذن التوريد، وكانت النتيجة مستندات عدد (2) لم يتم الوصول أليهما لأسباب تتعلق بالإدارة، ومستندات عدد (4) لم تكن سليمة.
4. تم فحص حساب المخزون، فوجد مستند واحد لم يستطع المدقق التأكد منه وذلك لأسباب أدارية، و(3) مستندات لم تكن سليمة.
5. تم التأكد من الغير على حساب المورد، فوجد مستند واحد لم يستطع المدقق الوصول إليه وذلك لأسباب أدارية، ومستند عدد (3) تم القيد على حساب مورد آخر ومستند واحد لم يكن سليما.

بناءا على المعلومات المتوفرة أعلاه يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية :

ملاحظة "ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة".

س1. برأيكم ،هل الأدلة المتوفرة في هذه الحالة هي :

1. كافية لإبداء الرأي المهني 2. غير كافية لإبداء الرأي المهني.

س2. برأيكم ، ماذا تصنف هذه الحالة :

1. صعبة. 2. متوسطة. 3. سهلة.

س3. برأيكم ، هل يوجد حاجة لإعطاء رأي مهني.

1. نعم . 2. لا

- إذا كانت الإجابة عن (س3) نعم ، فما هو الرأي المهني الذي ترونه مناسبا برأيكم :

1. نظيف قياسي 2. نظيف مع فقرة تفسيرية 3. مقيد 4. سلبي (الامتناع عن إعطاء الرأي).

برأيكم، إذا هناك أي تعليق أو توضيح أو تفسير، فما هو:

- **الحالة الرابعة:** قدمت إليك الحالة التالية والتي تتعلق بفحص حساب الأصول الثابتة (آلة للتصنيع في مصنع "x") وذلك للتأكد من صحتها، وفيما يلي ملخص لأهم الأدلة المتوفرة لهذه الحالة:

1. القيمة الدفترية لهذه الآلة هي (100000) دينار.
2. صافي القيمة البيعية لهذه الآلة هي (80000) دينار.
3. قيمة الاستخدام لهذه الآلة هي (90000) دينار.
4. سجل المحاسب على حساب الإرباح والخسائر مبلغ (20000) دينار كخسارة في قيمة الأصل.

بناءا على المعلومات المتوفرة أعلاه يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية:

ملاحظة "ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة".

س1. برأيكم، هل الأدلة المتوفرة في هذه الحالة هي :

1. كافية لإبداء الرأي المهني 2. غير كافية لإبداء الرأي المهني.

س2. برأيكم، ماذا تصنف هذه الحالة:

1. صعبة 2. متوسطة 3. سهلة

س3. برأيكم ، هل يوجد حاجة لإعطاء رأي مهني.

1. نعم 2. لا

- إذا كانت الإجابة عن (س3) نعم ، فما هو الرأي المهني الذي ترونه مناسبا برأيكم :

1. نظيف قياسي 2. نظيف مع فقرة تفسيرية 3. مقيد 4. سلبي (الامتناع عن إعطاء الرأي).

- برأيكم ، إذا هناك إي تعليق أو توضيح أو تفسير، فما هو :

The Effect of Experience and Task Complexity on Jordanian Auditor's Judgment: An Experimental Approach

ABSTRACT

This study aims at identifying the potential effect of external auditors' experience and task complexity on audit judgment of financial statements. The researcher used an experimental design on a sample of 57 Jordanian auditors drawn from the population of 319 practicing auditors in 2006. Appropriate statistical analyses were used including frequencies, percentages, Cronbach alpha, and Pearson Chi-Square.

The findings reveal the following:

1. There is a strong, positive, and statistically significant relationship between the auditor's experience and his/her objective judgment on the fairness of financial statements.

2. There is a positive statistically significant relationship between the task complexity (easy, moderately difficult, or difficult) and the auditor's judgment on the fairness of financial statements.

3. There is a strong, positive, and statistically significant relationship between the auditor's experience and task

complexity (easy, moderately difficult, or difficult) on one hand and the auditor's judgment on the fairness of financial statements, which was more evident for auditors who had more than ten years of experience.